



The feasibility of applying measurement requirements in accordance with International Accounting Standard 16 (IAS 16) in the Great Man-Made River Project in Benghazi

Eman Ali Eldarewi*


Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Benghazi, Benghazi, Libya.

eman.eldarewi@uob.edu.ly

إمكانية تطبيق متطلبات القياس وفقاً للمعيار المحاسبية الدولي السادس عشر في مشروع النهر الصناعي العظيم في مدينة بنغازي

د. إيمان علي محمد الدريوي*

قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا.

Received: 17-03-2026	Accepted: 14-04-2026	Published: 25-04-2026
	Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).	

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إمكانية تطبيق متطلبات القياس وفق المعيار المحاسبية الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة في مشروع النهر الصناعي من خلال التعرف على متطلبات القياس التي أتى بها هذا المعيار، إضافة إلى التعرف إلى الصعوبات التي تحد من إمكانية تطبيقه. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بتصميم استمارة استبيان كأداة لجمع البيانات وذلك بالاستعانة بالدراسات السابقة المتعلقة بموضوع المعيار المحاسبية الدولي السادس عشر، تم توزيعها على قسمي المحاسبة و المراجعة في مشروع النهر الصناعي في عينة عشوائية بلغ قوامها (26) مفردة. تم تحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج (SPSS)، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك إمكانية تطبيق متطلبات القياس وفق المعيار المحاسبية الدولي السادس عشر في مشروع النهر الصناعي، وأن هناك بعض الصعوبات التي تحد من تطبيق قواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر، أهمها: قصور برامج التعليم المحاسبي في التعرف بمتطلبات القياس وفق المعيار؛ عدم وجود جهة رسمية أو قانون يلزم الشركة بتطبيق قواعد القياس الوارد ضمن المعيار؛ عدم اهتمام إدارة الشركة بتطبيق متطلبات القياس وفق المعيار؛ صعوبة فهم وتفسير وتطبيق متطلبات القياس ضمن المعيار. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الاهتمام بمعايير المحاسبة الدولية وذلك إجراء دورات لتدريب المهنيين والمحاسبين وتعريفهم أكثر بمتطلبات المعايير وخاصة المعيار المحاسبية الدولي السادس عشر، على اعتبار أن الالتزام بها يوفر الثقة بين المستثمرين، وبالتالي يشجع على انسياب الاستثمارات؛ ضرورة الاستفادة من تجربة الدول الأخرى في مجال تطبيق المعايير؛ ضرورة تكييف النظام المحاسبي الليبي ليتماشى مع متطلبات المعيار.

الكلمات الدالة: الأصول الثابتة، القياس المحاسبي، تحديات التطبيق، مشروع النهر الصناعي العظيم، معيار المحاسبة الدولي السادس عشر (IAS 16).

Abstract

The aim of this study was to identify the possibility of applying the measurement requirements of International Accounting Standard 16 (IAS 16) on fixed assets in the Great Man-Made River Project (Mashrue Nahr Alsinaei) by identifying the measurement requirements introduced by this standard, In addition to identifying the difficulties that limit its application, the study adopted a descriptive-analytical approach in order to achieve its objectives, the researcher designed a questionnaire as a data collection tool, This was done with the help of previous studies related to International Accounting Standard 16 (IAS 16). The questionnaire was distributed to the accounting and auditing departments of the Great Man-Made River Project in a random sample of (26) individuals. The data was analyzed using SPSS software. The study concluded that the measurement requirements of International Accounting Standard 16 (IAS 16) can be applied to the Great Man-Made River Project. The study identified several challenges hindering the implementation of International Accounting Standard 16 (IAS 16). The most important findings include: shortcomings in accounting education programs in introducing the measurement requirements of the standard; as well as the absence of an official body or law obligating the company to apply the measurement rules stipulated in the standard; besides the company's management lacked interest in implementing the measurement requirements of the standard; The study highlighted the difficulty in understanding, interpreting, along with applying the measurement requirements within the standard. The study recommended strengthening the focus on International Accounting Standards (IAS) by conducting training courses for professionals and accountants to familiarize them with the requirements of these standards, particularly IAS 16, Assuming that adherence to these standards fosters trust among investors and thus encourages investment flows, it is essential to learn from the experiences of other countries in implementing these standards and to adapt the Libyan accounting system to comply with their requirements.

Keywords: Accounting Measurement, Application Challenges, Fixed Assets, International Accounting Standard 16 (IAS 16), Great Man-Made River Project.

1. المحور الأول: الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

أن تطور التقارير المالية المنشورة كمصدر هام للمعلومات المحاسبية في ظل العولمة الاقتصادية، واتساع أسواق رأس المال، والتسارع التكنولوجي، وتزايد حجم الاستثمارات والتعاملات الاقتصادية بين الدول، أسهم في زيادة الاهتمام بمجال المحاسبة الدولية حيث أصبحت المعلومات المحاسبية التي تظهرها التقارير المالية ذات أهمية بالنسبة لجميع الأطراف (مستفيدين، ومقرضين، ودوائر حكومية وغيرهم)، الأمر الذي استوجب إيجاد حل لمشكلة اختلاف الأنظمة المحاسبية بين تلك الدول، كل ذلك أدى إلى زيادة الحاجة إلى ظهور المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS) والتي جاءت من أجل الاسترشاد بها في العملية التجارية الدولية، كما و دعت الحاجة إلى وجود معايير محاسبية موحدة نتيجة لغياب التوحيد، والتنسيق المحاسبي، واختلافه من دولة إلى أخرى، بسبب الخصوصية الاقتصادية، والقانونية في كل دولة، وأيضاً لتحكم عمل المحاسبين لخلق نوع من التجانس في عرض القوائم المالية، وليمكن المطلع على المعلومات المعروضة لمقارنتها مع الشركات العاملة في نفس القطاع بسبب أهمية المعلومات التي تنشرها الشركات، وأثرها على الأطراف المختلفة؛ ففي ألمانيا مثلاً تبلغ فترة استهلاك الأصول الثابتة غير الملموسة خمس سنوات، في حين تسمح الولايات المتحدة الأمريكية استهلاك مثل هذه الأصول ضمن فترة زمنية لا تتجاوز أربعين سنة، وفي هولندا يتم تقييم الأصول الثابتة بقيمتها الاقتصادية، أو قيمة الإحلال في حين يتم تقييمها في الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام التكلفة التاريخية، وتسمح اليابان بعمليات تمهيد الدخل، حيث تسمح للشركات بتحميل بعض البنود على قائمة الدخل بصورة اختيارية مثل: الاستهلاك، والديون المعدومة، والأصول المادية والمعنوية المعمرة (والتي تشمل على المصنع، والممتلكات، والمعدات إلى جانب تكاليف التطوير، والأصول المعنوية الخاصة بالملكية الفكرية، والشهرة التجارية) توفر مزايا اقتصادية للشركة في فترة زمنية أطول من تلك التي تغطيها القوائم المالية للعام الجاري، وبناءً عليه يجب رسملة هذه الأصول، وتوزيع تكاليفها على فترات النفع الذي يتحقق للشركة المصدرة للقوائم المالية (عزريل، 2017).

يعد المعيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة، من أهم المعايير التي جاءت بها الهيئات المحاسبية الدولية، حيث يُقدم إطاراً شاملاً لمحاسبة الأصول الثابتة، بدءاً من الاعتراف الأولي ومروراً بالقياس اللاحق والإهلاك، وصولاً إلى الاستبعاد والإفصاح، ويضمن تطبيق هذا المعيار عرض الأصول الثابتة بشكل عادل في القوائم المالية، مما يُعزز من جودة وموثوقية المعلومات المالية ويُساعد مُستخدمي القوائم المالية على اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، يهتم هذا المعيار بوصف المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة التي تمتلكها الشركة من أجل استخدامها في العملية الإنتاجية ما لم يوجد هناك معيار محاسبي دولي يسمح بمعالجة أخرى، فتكمن أهميته في وضع طرق مختلفة في التعامل مع الأصول الثابتة داخل الشركة، ونظراً لأهمية الأصول الثابتة في العملية الإنتاجية للشركة وتأثير حجمها وقيمتها على المعلومات الواردة في القوائم المالية الأمر الذي استوجب قياسها بصفة صادقة وبعيدة عن كل تحيز مما يضيف مصداقية وموثوقية أكبر على القوائم المالية.

يتميز القطاع الصناعي عن غيره من القطاعات الإنتاجية في اقتصاد أي دولة بمساهمته العالية في تحقيق الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية، ولتطوير هذا القطاع يتطلب الأمر الاستخدام الأمثل للأصول، والموارد البشرية، والرقابة على استخدام هذه الموارد في سبيل تحقيق أهداف الشركة، حيث تشكل الممتلكات، والمنشآت، والمعدات جزءاً رئيسياً من إجمالي أصول الشركة، ولهذا تعتبر على قدر كبير من الأهمية في إظهار المركز المالي للشركة، أضف إلى ذلك فإن تحديد ما إذا كان الإنفاق يمثل أصلاً، أم مصروفاً له تأثير كبير على تقرير نتيجة أعمال الشركة (غياضة، 2008).

2.1. الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات موضوع المعايير المحاسبة الدولية بصفة عامة والمعيار المحاسبة الدولي السادس عشر بصفة خاصة، ونحاول في هذا الجانب استعراض الدراسات السابقة لاستكشاف بعض أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسة وتلك الدراسات وذلك منعاً للتكرار، وأيضاً من أجل إثراء الموضوع وتناوله من أكثر من جانب وفي الجدول التالي استعراض لبعض الدراسات:

الجدول (1) استعراض الدراسات السابقة

الدراسة	الهدف الرئيسي	النطاق الجغرافي والقطاعي	أبرز النتائج
صيام وسريع (2007)	قياس مدى التزام الشركات الصناعية الأردنية بتطبيق متطلبات معيار IAS 16، وتحديد أبرز الصعوبات التي تواجه التطبيق.	الأردن - شركات صناعية مساهمة عامة.	وجود التزام بتطبيق المعيار، إلا أن التطبيق يواجه صعوبات، من أهمها ضعف برامج التعليم المحاسبي وعدم إشارة مدققي الحسابات إلى المعيار.
غياض (2008)	التعرف على مدى التزام المؤسسات الصناعية بتطبيق معيار IAS 16، وكذلك التعرف على أهم الصعوبات التي تحد من الالتزام بتطبيق متطلبات المعيار وتقديم المقترحات التي من شأنها ان تزيد من اهتمام المؤسسات بتطبيق متطلبات المعيار.	قطاع غزة - مؤسسات صناعية مساهمة.	عدم التزام الشركات بتطبيق المعيار، ووجود صعوبات أبرزها غياب جهة رسمية تُلزم بتطبيقه، وعدم رغبة الإدارة في إظهار المركز المالي الحقيقي للشركة، وقصور دور الهيئات والجمعيات المهنية المسؤولة عن مهنة المحاسبة والتدقيق وانخفاض حجم وطبيعة عمل الشركة لا يحفز على تطبيق المعيار.
بوحفص (2014)	دراسة إمكانية تطبيق متطلبات القياس الواردة في معيار IAS 16.	الجزائر - مجموعة من المؤسسات.	عدم وجود علاقة بين الشكل القانوني أو نوع القطاع ومستوى التطبيق، مع وجود صعوبات تحد من الالتزام بالمعيار.
الموسوي والزرير	بيان مدى التزام المحاسبين بتطبيق متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية	سوريا ولبنان.	عدم التطبيق الكامل لمعيار IAS 16، مع تقارب الممارسات المحاسبية من

المعيار بدرجات متفاوتة بين البلدين.		المتعلقة بـ IAS 16	(2014)
عدم تطبيق الشركات لمعيار IAS 16 بغض النظر عن حجمها أو خبرتها، ووجود صعوبات تتعلق بنقص الكفاءات والبيئة المحيطة.	الجزائر – شركات مساهمة في ولاية سعيدة.	قياس مدى التزام الشركات المساهمة بتطبيق معيار IAS 16 وتحديد الصعوبات التي تواجه ذلك.	صوار وفيصل (2014)
وجود التزام كبير بتطبيق المعيار والإفصاح عن إعادة تقييم الأصول، مع استمرار بعض الصعوبات في التطبيق.	الأردن – بنوك إسلامية.	قياس مدى التزام البنوك الإسلامية بتطبيق معيار IAS 16، والتعرف فيما إذا كان يوجد هناك صعوبات تحد من التزام هذه البنوك بمتطلبات هذا المعيار.	العيسى وآخرون (2015)
وجود التزام كبير بتطبيق معيار IAS 16.	فلسطين شركات صناعية في محافظة رام الله.	قياس مدى التزام الشركات الصناعية بتطبيق متطلبات معيار IAS 16.	عزريل (2017)
عدم تطبيق أدوات معيار IAS 16، والاعتماد على نموذج التكلفة التاريخية بسبب غياب سوق نشط للتقييم.	الجزائر منشآت اقتصادية.	دراسة واقع التسجيل المحاسبي للأصول الثابتة في المنشآت الاقتصادية في ضوء معيار IAS 16.	بن عميرة وقادري (2019)
إظهار التحفظ في تطبيق متطلبات القياس باستخدام نموذج التكلفة، والتحفظ في الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة عند استخدام نموذج إعادة التقييم.	دراسة نظرية تحليلية.	التعرف على أهم إجراءات القياس المحاسبي للأصول الثابتة وفق معيار IAS 16	قادري (2021)
عدم تطبيق أدوات القيمة العادلة لغياب سوق نشط، والاعتماد على نموذج التكلفة التاريخية، وأن هناك العديد من الصعوبات أهمها: غياب أسواق نشطة تأخذ أسعاره كمرجع لعملية التقييم، عدم تماشي القوانين الضريبية مع متطلبات النظام المحاسبي المالي، غياب مكاتب مختصة في مجال تقييم التثمينات.	الجزائر – منشآت اقتصادية.	توضيح الممارسة المحاسبية المتعلقة بتقييم وتسجيل الأصول الثابتة الملموسة وفق النظام المحاسبي المالي وعلى ضوء معيار IAS 16.	بو خلوة (2023)

1.2.1. ما يميز هذه الدراسة

تهدف هذه المراجعة الأكاديمية إلى تحليل وتقييم مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت مدى تطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر "الممتلكات، الآلات والمعدات"، في سياقات اقتصادية وجغرافية مختلفة. كما تهدف المراجعة إلى تقديم نقد علمي لهذه الدراسات وإبراز الفجوة البحثية التي يمكن أن تسهم في إثراء الدراسة الحالية حول مدى إمكانية تطبيق هذا المعيار في البيئة الليبية. بعد استعراض وتحليل الدراسات السابقة التي تم تناولها في هذه الدراسة نجد أن هناك تبايناً واضحاً في نتائج الدراسات؛ فبينما أشارت دراسات الأردن وفلسطين (صيام وسريع، العيسى وآخرون، عزرايل) إلى التزام كبير، بينما أشارت دراسات الجزائر وغزة (غياض، بو حفص، صوار وفيصل، بن عميرة وقادري، بو خلوة) إلى ضعف أو عدم التزام، مما يشير إلى أن البيئة التشريعية والمهنية المحلية هي العامل الحاسم، وليس مجرد وجود المعيار. كذلك معظم الدراسات ركزت على مدى تطبيق المعيار بشكل عام أو على القياس الأولي (التكلفة التاريخية) في المقابل، لم تتعمق الدراسات الميدانية بشكل كافٍ في آليات القياس اللاحق، وتحديدًا نموذج إعادة التقييم، الذي يعتبر أحد أهم خيارات IAS 16، دراسة قادري (2021) هي الوحيدة التي أشارت إلى التحفظ في هذا الجانب، لكنها كانت دراسة نظرية.

وعليه؛ نجد أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في جوانب متعددة، أهمها أنها تتناول ما يخص تطبيق متطلبات القياس المحاسبي وفقاً للمعيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة، وتحديد الصعوبات التي تحد من تطبيق بعض من متطلبات القياس التي جاء بها المعيار. بينما تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في جوانب متعددة أهمها الاختلاف في الأهداف والتساؤلات البحثية، وفرضيات التي تم صياغتها لحل مشكلة الدراسة، وكذلك البيئة الجغرافية والقطاعية الجديدة متمثلة في ليبيا

وقطاع الصناعي (مجتمع الدراسة) والذي لم يتم تناوله سابقاً، حيث طبقت الدراسة على مشروع النهر الصناعي. استفادت الباحثة من اطلاعها على الدراسات السابقة في إثراء الإطار النظري للدراسة، وفي بناء أداة الدراسة اللازمة لجمع المعلومات، والتعرف على الأساليب الإحصائية المستخدمة. وأخيراً؛ وعلى حد علم الباحثة تعتبر الدراسة الحالية من الدراسات الأوائل التي تبحث موضوع متطلبات تطبيق القياس المحاسبي وفقاً للمعيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة في البيئة الليبية، لذلك كان لابد من القيام بهذه الدراسة لتغطية الفجوة البحثية في هذا الجانب.

3.1. مشكلة الدراسة

تسعى المعايير المحاسبية الدولية إلى تحقيق التوافق والتجانس بين مختلف الأنظمة المحاسبية الدولية وإقصاء الحواجز التجارية، وبهذا فإنها حثت الشركات على تعديل تقاريرها المالية بما يتلاءم مع متطلبات المحيط الدولي من الشفافية، المصداقية، فهذفت هذه المعايير إلى إنتاج معلومات محاسبية صادقة وموثوقة وواضحة والتي تلبي رغبات المهتمين بالمعلومة المحاسبية، الأمر الذي أدى بالدول المتقدمة إلى تبنيها، حيث تعتبر هذه الأخيرة فرصة للدول النامية من أجل الاستفادة من التجربة الدولية عند قيامها بإرساء نظم محاسبية تراعي المتطلبات والاحتياجات المحاسبية الخاصة بها، تعد ليبيا من بين الدول النامية التي شهدت انفتاحاً واسعاً على البيئة الاقتصادية العالمية، وخاصة مع دخول الشركات الأجنبية والتي تطبق المعايير المحاسبية الدولية وجدت بيئة الأعمال الليبية نفسها في أرباك نتيجة لاختلاف الممارسات والمعالجة المحاسبية المحلية والتي من بينها بمعالجة المحاسبية الخاصة بالأصول الثابتة عن الممارسات المحاسبية الدولية. وفي هذا الشأن؛ أصبحت هناك حاجة في ليبيا إلى تبني هذه المعايير لإزالة الاختلافات في الممارسات المحاسبية بينها وبين نظيرتها الأجنبية.

ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والتي تناولت مدى التزام الشركات الصناعية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة، تبين أن غالبية الشركات الصناعية تعاني من قلة الاهتمام بقياس، وتقييم الأصول الثابتة فيها، بالرغم من أنها تعد الأساس في عملها، حيث تزخر الشركات الصناعية بالمعدات، والآلات، والسيارات، والمباني، بالإضافة إلى غياب الأسس الواضحة التي تلزم الشركات في القياس، والتقييم، والإفصاح عن تلك الأصول الثابتة، ونتيجة لكبر حجم الأصول الثابتة في الشركات الصناعية بمكوناتها المختلفة من ممتلكات، ومصانع، ومعدات، وغيرها، وأهميتها الكبيرة بالنسبة للشركات الصناعية، ولهذا وجب الاهتمام بقياس هذه الأصول، وتقييمها بدقة، وكذلك الإفصاح عنها، ونتيجة لظهور بعض المشاكل في عملية قياسها، وتقييمها بدقة، والإفصاح عنها كان لابد من البحث في مدى إمكانية الشركات الصناعية من تطبيق معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالممتلكات، والمصانع، والمعدات. ومن هنا؛ فإن مشكلة الدراسة تكمن في تحديد مدى إمكانية تطبيق متطلبات القياس المحاسبي وفقاً للمعيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة في شركات الصناعية بمدينة بنغازي حيث تم اختيار مشروع النهر الصناعي كأساس لدراسة لما يتمتع به من أهمية لدى الدولة الليبية، وكذلك التعرف على الصعوبات التي تحد من إمكانية تطبيق متطلبات القياس وفق لهذا المعيار. وعليه يمكن تحديد الاسئلة الرئيسة للدراسة في التالي:

السؤال الأول: ما مدى إمكانية تطبيق متطلبات القياس المحاسبي وفق المعيار المحاسبة الدولي السادس عشر في مشروع النهر الصناعي بمدينة بنغازي؟

السؤال الثاني: ما هي الصعوبات التي تحد من إمكانية تطبيق متطلبات القياس المحاسبي وفق المعيار المحاسبة الدولي السادس عشر في مشروع النهر الصناعي بمدينة بنغازي؟

4.1. أهداف الدراسة

- التعرف على مدى إمكانية تطبيق متطلبات القياس المحاسبي وفق المعيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة في مشروع النهر الصناعي بمدينة بنغازي..
- التعرف على الصعوبات التي تحد من تطبيق متطلبات القياس المحاسبي وفق المعيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة.

- وضع التوصيات المناسبة التي من شأنها الاسهام في زيادة تطبيق متطلبات القياس المحاسبي وفق المعيار المحاسبية الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة.

5.1. أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تمثل حافزاً ايجابياً لإمكانية بتطبيق قواعد معيار المحاسبة السادس عشر، وذلك من خلال تبيان المعالجة المحاسبية الخاص بالأصول الثابتة المتمثلة في الممتلكات والمصانع والمعدات التي نص عليها المعيار، حيث تعد هذه الدراسة من أوائل الدراسات بحسب علم الباحثة التي تتناول معيار المحاسبة السادس عشر ومدى تطبيق متطلبات قياس المحاسبي وفق لهذا المعيار من قبل مشروع النهر الصناعي بمدينة بنغازي.

نظراً لكون الأصول الثابتة من المتوقع الاحتفاظ بها لأكثر من فترة زمنية من أجل استخدامها في إنتاج السلع والخدمات، أو يقصد تأجيرها وتحقيق الإيرادات، فإنه من الواجب إعطاؤها أهمية خاصة مقارنة ببقية الأصول، حيث تتمتع الأصول الثابتة بأهمية كبيرة من وجهة نظر الشركات الصناعية، إذ إنها تمثل المحرك الرئيسي لعمليات هذه الشركات، لذا فإن وجود معيار يحدد قواعد تسجيلها وقياسها ومتابعتها يعد في غاية الأهمية.

6.1. فرضيات الدراسة

ومن أجل الإجابة على التساؤلات التي تم طرحها في مشكلة الدراسة، تم صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الرئيسية الأولى:** لا توجد إمكانية لتطبيق متطلبات القياس المحاسبي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة في مشروع النهر الصناعي بمدينة بنغازي.
- **الفرضية الرئيسية الثانية:** لا توجد صعوبات تحد من إمكانية تطبيق متطلبات القياس المحاسبي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة في مشروع النهر الصناعي بمدينة بنغازي.

7.1. منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة، والإجابة على التساؤلات البحثية التي وضعتها الدراسة، والتي تمثل جوهر المشكلة، ومحاولة لاختبار فرضيات الدراسة اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في عرض البيانات وتحليل نتائج الدراسة- ففي الجانب النظري تم التطرق إلى الكتب والأبحاث والوسائل العلمية والدوريات وشبكة الانترنت ذات العلاقة بمعيار المحاسبة الدولي السادس عشر ومتطلبات قياسه والصعوبات التي تحول دون تطبيقها، مع محاولة ربط هذا الجانب للدراسة مع ما هو متحقق من الجانب التطبيقي لها وإمكانية الاستفادة من ذلك في تحقيق أهداف الدراسة-. يقوم هذا المنهج على تفسير ووصف الظاهرة محل الدراسة من حيث ظروفها ومكوناتها وأبعادها من خلال جمع المعلومات عنها ثم تحليلها باستخدام أحدث الطرق الإحصائية، ثم الكشف عن العلاقات بينها بهدف الانتماء إلى توصيف علمي دقيق لهذه للظاهرة، واستخلاص النتائج واقتراح الحلول المناسبة (العلي، دريباتي، 2021).

وقد تم تحديد مجتمع الدراسة في مشروع النهر الصناعي، باعتباره المجال الذي تنطبق عليه أهداف الدراسة. أما العينة، فقد تم اختيارها من بين العاملين في قسمي المحاسبة والمراجعة داخل المشروع، حيث تم توزيع استمارة الاستبيان عليهم بغرض الحصول على بيانات دقيقة تعكس واقع العمل في تلك الأقسام وتساهم في تحقيق أهداف الدراسة.

8.1. حدود الدراسة

تناولت هذه الدراسة بشكل رئيسي جانب معين من المعايير المحاسبية الدولية وهو المعيار المحاسبة الدولي السادس عشر والخاص بالأصول الثابتة. أما بالنسبة إلى الحدود المكانية فاقترنت على مشروع النهر الصناعي في مدينة بنغازي، وفي حدود زمنية خلال عام 2026، ومن الصعوبات التي واجهت الباحثة عدم اهتمام بعض المستجيبين باستمارة الاستبيان.

2. المحور الثاني: الإطار النظري للدراسة

1.2. لمحة عن معايير المحاسبة الدولية

تعد معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards (IAS) أول معايير أصدرتها لجنة معايير المحاسبة الدولية، والتي تم تشكيلها في عام 1973. وكان الهدف حينها، كما هو الحال اليوم، هو تسهيل مقارنة الأعمال التجارية حول العالم، وزيادة الشفافية والثقة في التقارير المالية، وتعزيز التجارة والاستثمار العالميين. وقد أدت لجنة معايير المحاسبة الدولية دوراً مهماً في رفع كفاءة أداء الأنظمة المحاسبية على مستوى العالم، إذ أدى اشتراك عدد كبير من خبراء المحاسبة على مستوى العالم في وضع هذه المعايير، وأخذ آراء العديد من المنظمات المحاسبية والاستشارية من ذوي الخبرة، للوصول إلى معايير محاسبية دولية على درجة عالية من الكفاءة والجودة إذ أصبح من الممكن اتخاذ القرارات استناداً إلى القوائم المالية المعدة في الدول جميعها التي تطبق هذه المعايير (علي، 2022).

تكمن أهمية المعايير المحاسبية الدولية في الدور الذي تلعبه في تحقيق التوافق الدولي وإعطاء الصورة الصادقة للقوائم المالية، مما يساعد على إنتاج قوائم مالية قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي لتلبية احتياجات المستثمرين، خاصة في ظل ممارسات محاسبية محلية والتي أصبحت عائقاً أمام الاستثمار الدولي، فتبني المعايير المحاسبية يساعد على ضمان مصداقية وملائمة المعلومات المحاسبية من خلال شكل موحد للقوائم المالية تتصف بصفة القبول العام الدولي.

2.2. تعريف المعيار المحاسبي

يقصد بكلمة معيار Standard النموذج الذي يوضع لقياس على ضوئه وزن شيء طوله أو درجة جودته، أما في المحاسبة، فالمعيار المحاسبي Accounting Standard هو المرشد الأساس لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها مع إيصال المعلومات إلى المستخدمين. وبهذا المعنى، فإن المعيار المحاسبي يتحدد بعنصر أو بنوع معين من أنواع عناصر القوائم المالية، أو من خلال العمليات أو الأحداث المحاسبية (مشكور، 2021).

فالمعيار المحاسبي يمكن اعتباره بمثابة قانون عام يسترشد به المحاسب عند قيامه بإعداد وتحضير التقارير المالية، ومن ثم البيانات الختامية للشركة لأنه لا بد من وجود مقاييس محددة لمساعدة المحاسب من أداء مهامه، ويمكن اعتبار المعايير بمثابة إرشادات عامة تؤدي إلى ترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق، وبذلك تختلف المعايير عن الإجراءات، فالمعايير لها صفة الإرشاد العام أو التوجيه بينما تتطرق الإجراءات للصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة (صوار وفيصل، 2014).

3.2. المحاسبة عن الأصول الثابتة في ضوء معيار المحاسبة الدولي السادس عشر

من المعروف أن غالبية الشركات الصناعية تمتلك أصولاً ثابتة ملموسة أهمها الآلات، والمعدات، والمباني، وغيرها، وتتميز هذه الأصول في الشركات الصناعية بأنها يتم جلبها لاستخدامها في الإنتاج، وليس للمتاجرة فيها، ولهذا فهي تعتبر سلع تدوم طويلاً في الشركة، كما إنها تخضع للاستهلاك، ويكون لها وجود مادي في الشركة، ومن المعلوم بأن فائدتها، أو منفعتها الاقتصادية، أو كفاءتها تتناقص مع مرور الوقت نتيجة لاهتلاكها في الاستخدام (عزريل، 2017).

وتعرف الأصول الثابتة وفقاً للمبادئ المحاسبية، على أنها الأصول المستخدمة في الإنتاج، وتصنف بأنها طويلة الأجل، وتزيد المنافع المستقبلية، ويمكن قياسها بدقة، ورغم عدم اشتراط معايير المحاسبة الدولية استخدام طريقة معينة لاستهلاك الأصول الثابتة، إلا أنها تشترط أن تكون طريقة الاستهلاك المستخدمة منتظمة، وذلك حتى تتوافر إمكانية المقارنة لنتائج أعمال الشركة من فترة لأخرى. وتعتبر المحاسبة عن الأصول الثابتة للموسسة من المعالجات التي ركزت معايير المحاسبة الدولية عليها، حيث أفردت لها معياراً مستقلاً وهذا المعيار هو معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالمعالجة المحاسبية عن الممتلكات (صيام وسريع، 2007: 119)، ونظراً لأهمية الأصول الثابتة في الشركات، وكبر حجمها، ودورها المهم في الإنتاج، فقد بينت اغلب الدراسات السابقة بأن هذه الشركات تواجه مشاكل في قياس هذه الأصول، وتقييمها بدقة، والإفصاح عنها، وكذلك غياب الأسس الواضحة التي تلتزم بها تلك الشركات في القياس. ولهذا ركزت المعايير المحاسبية الدولية على المحاسبة عن الأصول الثابتة في الممتلكات والمصانع والمعدات، حيث أفردت لها معياراً مستقلاً هو معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الذي سنشرحه لاحقاً.

1.3.2. نشأة وتطور المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر

تم اعتماد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر للأصول الثابتة في 1982، وفي 1993 تم تعديل معيار المحاسبة الدولي السادس عشر كجزء من مشروع خاص بإمكانية مقارنة البيانات المالية وتحسينها، وفي 1997 عندما تم اعتماد معيار المحاسبة الدولي الأول (عرض البيانات المالية) تم تعديل الفقرة 66 (هـ) من معيار المحاسبة الدولي السادس عشر، وفي 1998 تعديل عدة فقرات من معيار المحاسبة الدولي السادس عشر (المعدل في عام 1993) لتكون منسجمة مع معيار المحاسبة الدولي الثاني والعشرون (دمج منشآت الأعمال) ومعيار المحاسبة الدولي السادس و الثلاثون (انخفاض قيمة الموجودات) ومعيار المحاسبة الدولي السابع و الثلاثون (المخصصات، المطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة)، ويصبح هذا المعيار نافذ المفعول للبيانات المالية التي تبدأ من 1999م أو بعد هذا التاريخ وفي سنة 2004 م تم تعديل فقرات مختلفة في المعيار المحاسبة الدولي السادس عشر المعدل في عام 1998 م بحيث يصبح هذا المعيار ساري المفعول ابتداء من الأول من عام 2006 م أو بعد هذا التاريخ (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2001؛ غياضة، 2008؛ صوار وفيصل، 2014؛ بوحفص، 2014؛ عزريل، 2017؛ IFRS Foundation، 2021).

تضمنت فقرات معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة 68 فقرة تناولت الهدف من إصداره، والجوانب المختلفة فيما يتعلق بالمبلغ الذي يجب أن تسجل به الأصول الثابتة مبدئياً عند اقتنائها، وكيفية إظهار التغيرات في القيمة بعد حدوث التملك في الحسابات، والمسائل المتصلة بكل من الزيادة في القيمة، أو الانخفاضات المحتملة منها بسبب نقص قيمتها.

2.3.2. هدف المعيار المحاسبي السادس عشر

يهدف هذا المعيار إلى تحديد المعالجة المحاسبية الصحيحة والممكنة للأصول، بحيث يستطيع مستخدمو القوائم المالية تمييز المعلومات المتعلقة باستثمار الشركة في أصولها في مثل هذا الاستثمار. وذلك من خلال تحديد توقيت الاعتراف بالأصول الثابتة، وتحديد قيمها الدفترية، وما سيتم إثباته من أعباء الإهلاك وخسائر الهبوط في القيمة المتعلقة بها (IFRS Foundation، 2021).

3.3.2. نطاق المعيار المحاسبة الدولي السادس عشر

يطبق هذا المعيار في المحاسبة عن الأصول الثابتة ما عدا تلك الحالات التي يشترط أو يسمح فيها معيار محاسبة دولي آخر بمعالجة محاسبية مختلفة. لا يطبق هذا المعيار على (Bohusova & Svoboda، 2017؛ حميدات، 2019؛ IFRS Foundation، 2021):

- الغابات وما شابهها من الموارد الطبيعية المتجددة.
- حقوق التعدين، استكشاف واستخراج المعادن والنفط والغاز الطبيعي وما شابهها من الموارد غير المتجددة.
- الأصول التي بنيت أو طورت لاستخدامها مستقبلاً كعقارات استثمارية ولكن تطبق الشركة المعيار المحاسبة الدولي الرابعون "العقارات الاستثمارية" بدلاً من المعيار المحاسبة الدولي السادس عشر ويطبق أيضاً المعيار المحاسبة الدولي الرابعون "العقارات الاستثمارية" على العقارات الاستثمارية الحالية والتي تم إعادة تطويرها للاستخدام المستقبلي المتواصل كعقارات استثمارية.

4.3.2. المصطلحات التي جاء بها المعيار المحاسبة الدولي السادس عشر

ورد ضمن نص المعيار مجموعة من المصطلحات مما استوجب شرحها والتي نوجزها كما يلي (Muthupandian، 2009؛ حميدات، 2019):

- القيمة العادلة: هي القيمة المحققة والتي على أساسها يمكن مبادلة الأصل بين أطراف يتوافر لها المعرفة والرغبة والتكافؤ في إتمام المبادلة؛
- القيمة الدفترية: هي القيمة التي يظهر فيها الأصل في الميزانية بعد طرح أي إهلاك متراكم منه، وأية خسائر في انخفاض قيمته؛
- الإهلاك: هو عبي يتم توزيعه بشكل منتظم من قيمة الأصل القابلة خلال عمره الإنتاجي؛

- العمر الإنتاجي: هو إما الفترة الزمنية التي خلالها تتوقع الشركة أن تستخدم الأصل، أو عدد وحدات الإنتاج أو ما شابهها والتي تتوقع المنشأة الحصول عليها من الأصل؛
- الأصول الثابتة: هي التي تحتفظ بها الشركة للاستخدام في الإنتاج أو لغرض تقديم السلع أو الخدمات وللتأجير للغير أو لأغراض إدارية؛ يتوقع أن تستخدم خلال مدة زمنية لأكثر من سنة واحدة؛
- قيمة الاهتلاك: هي تكلفة الأصل أو قيمة أخرى بديلة للتكلفة في البيانات المالية مطروحاً منها القيمة الصافية للأصل بعد نهاية عمره الانتاجي وتكاليف الإزالة؛
- قيمة التحصيلية: هي صافي القيمة التي تتوقع الشركة أن تحصل عليها من الأصل في نهاية عمره الإنتاجي بعد طرح التكاليف المتوقعة للإزالة.

5.3.2. متطلبات القياس المحاسبي وفق المعيار المحاسبية الدولي السادس عشر

1.5.3.2. تعريف القياس المحاسبي

لقد قدم الباحثون في مجالات القياس المختلفة تعريفات متعددة لعملية القياس، ورغم اختلافها في الشكل إلا أنها تتفق في المضمون فيعرفه مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية بأنه "عبارة عن تخصيص أرقام للأشياء أو الأحداث وفقاً لقواعد محددة، كما أنه عملية مقارنة تهدف إلى الحصول على معلومات دقيقة للتمييز بين بديل وآخر في حالة اتخاذ القرار" (السيد، 2009: 181).

وتحديداً لعملية القياس المحاسبية صدر في تقرير لجمعية المحاسبية في تقرير لجمعية المحاسبين الأمريكية عام 1996 أن القياس المحاسبي يتمثل في قرن الأعداد بأحداث الشركة الماضية والجارية والمستقبلية، كذلك بناء على ملاحظات ماضية أو جارية أو بموجب قواعد محددة (فرطاس ودبال، 2019)

2.5.3.2. القياس الأولي للأصول الثابتة

يجب أن يتم قياس بند الأصول الثابتة عند الاعتراف به كأصل ثابت على أساس التكلفة، وقد أوضح المعيار المحاسبة الدولي السادس عشر في الفقرة 7 منه، أنه يتم الاعتراف بالأصل الثابت وتسجيل قيمته ضمن عناصر الميزانية في حالة توفر شرطين أساسيين وهما (IFRS، 2021):

- إذا كان من المرجح أن تتدفق إلى الشركة المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند؛
 - وإذا كان من الممكن قياس تكلفة البند بطريقة يمكن الاعتماد عليها.
- ويتم التأكد من الشرط الأول بالاستناد إلى الدليل المتوفر عند الاعتراف بالأصل، وذلك بالتأكد من أن الشركة سوف تستلم العوائد المتوقعة بالأصل وأن المخاطر المرتبطة به قد انتقلت إلى الشركة، أما الشرط الثاني يتحقق مباشرة عند عملية التبادل التي تدل على شراء الأصل وتحدد تكلفة الحصول عليه جراء عملية التبادل، ويتم التحقق في حالات أخرى مثل حالة قيام الشركة بتصنيع الأصل داخلياً، ويجب أن يتم تقدير التكلفة أو القيمة للبند مع توفر خاصية الموثوقية وذلك بخلوها من الأخطاء المادية أو التحيز مع مراعاة الحيطة والحذر في إعداد التقديرات في حالات عدم التأكد، وفي حال عدم إمكانية تقدير تكلفة أو قيمته بقدر من المعقولية فلا يجوز الاعتراف به ضمن الأصول، ولكن يمكن الإفصاح عنه على شكل إيضاحات في القوائم المالية (غياضة، 2008).

حدد المعيار بعض أجزاء الأصل والتي قد تحتاج إلى تبديل بشكل دوري، وبالتالي فيجب أن يتم تسجيل هذه الأجزاء عند تملك الأصل بشكل مستقل وبالقيمة المقدرة للاستبدال شريطة أن يكون بالإمكان تقدير المنفعة المستقبلية بشكل موثوق، وعند القيام بإجراء عمليات صيانة دورية شاملة فإنه يتم رسمة هذه التكاليف وإطائها على مدار الفترة الزمنية التي تغطيها فترة الصيانة (صور وفيصل، 2014).

3.5.3.2. تحديد تكلفة الأصول الثابتة المقتناة

تقاس بنود الأصول الثابتة عند الاعتراف بها كأصول ثابتة على أساس التكلفة، ولقد أشار المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر ضمن فقراته إلى مجموعة من القواعد التي توضح كيفية تحديد تكلفة الأصول المقتناة، والتي تتناسب مع خصوصيات كل شركة فيما يخص عملية اقتناء أصولها الثابتة، والتي سنذكرها حسب طبيعة العملية وهي كالتالي:

● **قياس التكلفة في حالة الشراء:** أشار المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر ضمن فقراته على أن تدرج الأصول ضمن محاسبة الشركة على أساس تكلفتها أي سعر الشراء المتحصل عليه بعد طرح أي خصومات تجارية أو تنزيلات مضافاً إليه أية تكاليف يمكن أن تنسب مباشرة إلى تجهيز الأصل للاستخدام المقصود، ويرى أنه من المناسب توزيع النفقة الإجمالية المدفوعة عن الأصول معينة على مكوناتها ومن ثم المحاسبة عن كل من هذه المكونات كلاً على حده أو أن تدمج البنود غير الهامة معاً ثم تطبيق أسس التعريف على القيمة الإجمالية لتلك البنود (قادري، 2021؛ IASB, 2021).

أما في حالة قطع الغيار الصغيرة أو المعدات الخدمية فأشار إلى معاملتها كجزء من البضاعة ومعاملتها كمصروفات عند استخدامها، وأما قطع الغيار الرئيسية فاعتبارها ضمن الممتلكات والشركات والمعدات حيث يتم إهلاكها على مدار فترة زمنية لا تتعدى العمر الإنتاجي للأصول المتعلقة بها (بو حفص، 2014).

● **قياس التكلفة في حالة التصنيع الداخلي:** في بعض الأحيان قد لا تحتاج بعض الشركات إلى شراء الأصول الثابتة من أجل استخدامها في العملية الإنتاجية ليس لعدم قدرتها على شراء هذه الأصول أو عدم توفرها ولكن لعدم قابلية هذه الأصول للتنقل مثل المباني والمنشآت الكبرى أو أنها محل نشاط الشركة مثل الكراسي المكاتب أو الشاحنات... الخ.

ينص المعيار المحاسبة الدولي السادس عشر على أن تُحدد تكلفة الأصل المصنع داخلياً باستخدام نفس مبادئ تحديد تكلفة الأصل المُشترى، إذا قامت الشركة بتصنيع أصول مماثلة لبيعها في سياق أعمالها الاعتيادية، فإن تكلفة الأصل عادةً ما تكون مساوية لتكلفة تصنيعه للبيع وبالتالي، تُستبعد أي أرباح داخلية عند حساب هذه التكاليف (أنظر إلى IAS 2)، وبالمثل لا تُدرج تكلفة الكميات غير الاعتيادية من المواد أو العمالة أو الموارد الأخرى المُهدرة في تصنيع الأصل داخلياً ضمن تكلفة الأصل (IFRS, 2021).

● **قياس التكلفة في حالات خاصة:** فيما يخص تحديد التكلفة الاستنتاج فإن المعيار المحاسبة الدولي السادس عشر أشار إلى أنه تتحدد تكلفة الأصول المحتفظ بها من قبل المستأجر (عقد التأجير التمويلي)، بموجب قيمة العقد وذلك وفقاً (IAS 17 محاسبة عقود الإيجار). أما بالنسبة الأصول الثابتة التي تحصلت عليها الشركة عن طريق المنح الحكومية (الامتياز)، يمكن أن تخفض قيمة الإدراج إلى مبلغ المتعلق بقيمة العقد وذلك وفقاً (IAS 20 محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية) (علي، 2022). في حالة زيادة سعر الشراء عن السعر النقدي أو السعر المحدد لفترة الانتماء العادية نتيجة تأجيل سداد قيمة الأصل، فإن مبلغ الزيادة في السعر يعامل كمصروف فائدة ولا يحمل للأصل، إلا إذا انطبق على تلك الفوائد شروط (IAS 23 تكاليف الاقتراض) معايير الاعتراف بالفائدة كجزء من القيمة الدفترية للأصل المصنع داخلياً من الممتلكات والمنشآت والمعدات (صوار وفيصل، 2014).

● **قياس التكلفة في حالة الاستبدال:** أشار المعيار المحاسبة الدولي السادس عشر أنه يجوز الحصول على بند أو أكثر من الممتلكات والمنشآت والمعدات مقابل أصل أو أصول غير نقدية، أو مزيج من الأصول النقدية وغير النقدية، ينطبق ذلك على جميع عمليات التبادل، وتُقاس تكلفة بند الممتلكات والمنشآت والمعدات بالقيمة العادلة ما لم (أ) تفنقر عملية التبادل إلى الجوهر التجاري، أو (ب) لا يمكن قياس القيمة العادلة للأصل المستلم ولا الأصل المتنازل عنه بشكل موثوق، يُقاس البند المكتسب بهذه الطريقة حتى لو لم تتمكن الشركة من شطب الأصل المتنازل عنه فوراً، إذا لم يُقاس البند المكتسب بالقيمة العادلة، تُقاس تكلفته بالقيمة الدفترية للأصل المتنازل عنه (IFRS, 2021).

ويقصد بافتقار عملية التبادل الجوهر التجاري، فتكون عملية ذات جوهر تجاري حسب المعيار إذا كان (قادري، 2021)

- تشكيل (المخاطر، التوقيت، المبالغ) للتدفقات النقدية للأصل المستلم مختلفة عن تشكيل التدفقات النقدية للأصل المحول. أو
- قيمة الشركة المحددة لجزء عمليات الشركة المتأثرة بعملية التبادل تتغير كنتيجة لذلك.
- الفرق بين الفقرتين السابقتين ملحوظ بالنسبة للقيمة العادلة للأصول المتبادلة.

أما بالنسبة القيمة العادلة لكلا الأصلين (المستلم والمعطى) لا يمكن قياسها بشكل موثوق، وفي هذه الحالة الأخيرة، فإن تكلفة الأصول تقاس بالمبلغ المسجل للأصل المعطى ليس هناك مكسب على عملية التبادل.

4.5.3.2. التكاليف اللاحقة

يعترف بالتكاليف اللاحقة على الممتلكات والتجهيزات والمعدات كأصل فقط عندما تؤدي إلى تحسين مستوى الأداء النمطي للأصل ومن أمثلة ذلك (خمايس وآخرون، 2023):

- تكاليف التعديلات التي تؤدي إلى زيادة العمر الإنتاجي ويشمل ذلك زيادة الطاقة الإنتاجية للأصل؛
 - تحسين أجزاء الآلة وذلك لتحسين جودة المخرجات بشكل جوهري؛
 - تطبيق طرق إنتاجية جديدة تحقق تخفيضاً كبيراً في تكاليف التشغيل المقدر من قبل.
- ولقد أشار المعيار إلى ثلاث أنواع من تلك التكاليف اللاحقة لشراء أو إنشاء أصل ثابت، هي كما يلي (قادري، 2021):

تكاليف الإصلاح والصيانة: مثل العمالة والمواد المستهلكة، كما يمكن أن تشمل تكاليف الأجزاء الصغيرة، فهذه التكاليف يتم تحميلها على الربح أو الخسارة في الفترة التي يتم تحملها فيها.

تكاليف الإحلال: تشمل على تكاليف استبدال مكونات رئيسية من الأصول، وتتميز هذه المكونات بأن لها عمراً إنتاجياً (مفيداً) يختلف عن العمر المفيد المتوقع للأصل الأساسي، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالمكونات الجديدة وتستبعد المكونات المستبدلة من الدفاتر والسجلات المحاسبية.

تكاليف الفحص الرئيسية: الغرض منها هو الكشف عن الأعطاب فالعيوب، وتتميز عملية الفحص الرئيسية بأنها تعتبر أحد شروط تشغيل الأصول، مثل هذه التكاليف يتم إضافتها إلى المبلغ المسجل للأصل، فتستبعد أي قيمة مسجلة متبقية من تكاليف الفحص السابق.

5.5.3.2. القياس اللاحق للأصول الثابتة بعد الاعتراف الأولي

يتيح المعيار الدولي للمحاسبة السادس عشر الاختيار بين أسلوبين كسياسة محاسبية لقياس الأصول الثابتة في نهاية الفترة (نموذج القياس التكلفة التاريخية، أو نموذج القياس بالمبلغ المعاد تقييمه)، فعلى الشركة أن تطبق الاختيار الأخير حسب فئة الأصول (عقارات، مباني، تجهيزات) وتطبقه كذلك على كافة أصول الفئة، فالفئة هي مجموعة أصول ذات طبيعة واستعمال متماثل داخل الشركة، وفيما يلي أمثلة على تلك الفئات: (الأراضي، الأراضي والمباني، الآلات، الطائرات، السيارات، الأثاث والتركيبات، المعدات المكتبية) (قادري، 2021).

● **نموذج التكلفة التاريخية:** أورد المعيار المحاسبة الدولي السادس عشر أنه بعد الاعتراف بها كأصل، يتم تسجيل كل بند من بنود الأصول الثابتة بتكلفته مطروحاً منها أي استهلاك متراكم وأي خسائر انخفاض قيمة متراكمة (IFRS, 2021). أما الأصول المصنفة على أنها محازة بغرض البيع فتظهر بالقيمة المعدلة أو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أقل (غياضة، 2008).

● **نموذج إعادة التقييم:** يقصد بإعادة تقييم الأصول الثابتة تعديل القيمة الدفترية لكي تقترب من القيمة العادلة أو الجارية ويترتب على عملية إعادة التقييم أن تصبح قيمة الأصل بعد إعادة تقييم أكبر أو أقل من قيمته الدفترية قبل إعادة تقييمها (بيوض، 2023). وتواجه عملية تقييم أصول الشركات صعوبات عديدة تتمثل في أن التقييم لأصول الشركة قد يكون مبالغاً فيه، ولذلك قد لا يوجد من يقبل على شرائها، وقد يكون التقييم أقل من القيمة الحقيقية لأصول الشركة، الأمر الذي يؤدي إلى تبديد رأس المال الشركة. ولذلك يجب على من يقوم بعملية التقييم لأي شركة أن يكون تقييمه واقعيًا وحقيقيًا وأن يشمل الخطوات الثلاث التالية: مرحلة التخطيط؛ مرحلة التنفيذ؛ مرحلة التقرير (الجبالي، 2012).

أورد المعيار المحاسبة السادس عشر مجموعة من الطرق المتعلقة بتقييم الأصول الثابتة عند اتباع طريقة التقييم وفق مبدأ القيمة العادلة، حيث إنه أمر بعد قيام الشركة بالاعتراف الأولي بالأصل ضمن محاسبة الشركة أن تدرج الأصول الثابتة بمبالغ إعادة التقييم على أن يطرح منها أي اهتلاك متراكم لاحق، ويجب أن تتم عملية إعادة التقييم بانتظام (IFRS, 2021)، حيث تقيم الأصول الثابتة على أساس طبيعة استخدامها

الحالي، وعند القيام بعملية إعادة تقييم بند أصل من الأصول الثابتة يجب أن يعاد تقييم جميع الباب الذي ينتمي إليه هذا الأصل في أن واحد على أن يتم تغيير اقساط الاهتلاك لتتناسب مع التغير الحاصل في قيمة الأصل، على أن تستمر عملية إعادة التقييم لأصول الشركة على مدى التغيرات في قيمها العادلة وفي حال استحالة تلك تقييم الأصول الثابتة بقيمتها الاستبدالية بعد الاهتلاك، وأما الأراضي والمباني تعتبر قيمتها السوقية هي القيمة العادلة عادة، والمحددة من قبل خبراء تقييم مؤهلين (Mihaila & Busuioc, 2019).

فعند إعادة تقييم أحد المباني مثلاً يتوجب إعادة تقييم لجميع المباني المملوكة من قبل الشركة وذلك لسببين (صوار وفيصل، 2014):

- أن اختيار الشركة لبعض المباني لقياسها بطريقة بالتكلفة ومباني أخرى بطريقة إعادة التقييم سيؤدي لأن يكون الأصول المتشابهة أسس قياس مختلفة؛
 - تفادي اختيار الشركة الأفضل أي عدم تمكين الشركة من الانتقائية في اختيار الأصول التي ارتفعت قيمتها فقط بهدف تضخيم الأصول وتجميل الميزانية وعدم إعطاء صورة صادقة القوائم المالية.
- يتم وفق هذا المعيار اهتلاك الأصول المعاد تقييمها بنفس أسلوب الاهتلاك المستخدم في حالة نموذج التكلفة أعلاه، وعند تبني الشركة لنموذج إعادة التقييم لقياس أحد الأصول الثابتة، يجري تعديل الأصل بتاريخ إعادة التقييم بأحد الطريقتين التاليتين (IFRS, 2021):
- يعاد احتساب مجموع الاهتلاك في ضوء التغيير في قيمة الأصل المعاد تقييمه، وبحيث تصبح القيمة المرحلة للأصل مساوية لمبلغ إعادة التقييم؛
 - إلغاء مجموع اهتلاك أو تخفيض قيمته بهدف زيادة القيمة المرحلة (الدفترية) لتصبح مساوية لقيمة إعادة التقييم.

إذا نتج عن إعادة التقييم ارتفاع في قيمة الأصل بعد إعادة التقييم عن قيمته المسجلة قبل التقييم، فإن مبلغ الزيادة يظهر ضمن حقوق المالكين تحت حساب "فائض إعادة التقييم"، إلا إذا كان مبلغ فائض إعادة التقييم يتعلق بحساب كان سابقاً قد أعيد تقييمه ونتج عن ذلك انخفاض في قيمة ذلك الحساب وكان قد تم الاعتراف بهذا الانخفاض كمصروف، ففي هذه الحالة يعترف بفائض إعادة التقييم كدخل (نواتج)، وبالقدر الذي يساوي ما سبق أن اعترف به سابقاً كمصروف. والعكس إذا نتج عن إعادة التقييم انخفاض في قيمة الأصل، فإن مبلغ الانخفاض يعترف به كمصروف، ولكن في حالة وجود فائض إعادة التقييم لنفس الأصل تم تكوينه في الفترات السابقة، فيتم عمل مقاصة لمبلغ الانخفاض في القيمة العادلة للأصل وذلك بحدود قيمة فائض إعادة التقييم (IFRS, 2021؛ تواتي، 2013).

• متطلبات معالجة الاهتلاك وفق المعيار المحاسبية الدولي السادس عشر

عرف المعيار المحاسبة الدولي السادس عشر الاهتلاك بأنه توزيع منتظم القيمة القابلة للاهتلاك على مدى حياته الإنتاجية المقدرة، كما نص المعيار نفسه على وجوب توزيع المبلغ القابل للاستهلاك على بند الممتلكات، التجهيزات والمعدات بطريقة منتظمة على كل الفترات المحاسبية خلال العمر الإنتاجي للأصل (مدة المنفعة) (قندوزي، 2019).

جاء المعيار المحاسبة الدولي السادس عشر بمجموعة من القواعد التي يمكن استخدامها من طرف الشركة فيما يخص تحديد القيمة القابلة للاهتلاك وأسس اختيار طريقة الاهتلاك المتبعة بالنسبة للأصول الثابتة، حيث أمر أن يتم تحيد القيمة القابلة للاهتلاك أولاً قبل تحديد طريقة الاهتلاك وذلك عن طريق تخفيض قيمة نفقات ازالة بعض الأصول في نهاية عمرها الإنتاجي أو الاعتراف بهذه النفقات كمصروف على مدى العمر الإنتاجي للأصل، وكذلك تخفض القيمة المقدر المتبقية للأصل عند القيام بعملية التخلص منه في نهاية عمره الإنتاجي، وأما فيما يخص تحديد طريقة الإهلاكات فأمر بتوزيع القيمة الخاضعة للاهتلاك على أساس منتظم وعلى مدار الحياة الإنتاجية للأصل على ان يتم اختيار طريقة الاهتلاك المناسبة التي تعكس نمط استفادة الشركة من المنافع الاقتصادية للأصل، وفي حالة تبين أن تغيراً قد حصل في نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من هذه الأصول فيجب حينئذ تغيير طريقة الاهتلاك كي تعكس هذا التغير، ومن أجل إثبات قيمة التدني الناتجة عن استغلال الأصل استوجب تسجيل قسط الاهتلاك من أجل تخفيض القيمة المدرجة للأصل؛

غير انه وفي حالة عدم قيام المؤسسة باستغلال الاصل فإن المنافع الاقتصادية للأصل قابلة للتدني نتيجة عوامل اخرى، وأما فيما يخص الاراضي والمباني فإن المعيار أمر بالفصل بين الأراضي والمباني لأغراض حساب الاهتلاك باعتبار أن الاراضي أصول غير قابلة للاهتلاك على عكس المباني تعتبر موجودات قابلة للاهتلاك (بو حفص، 2014؛ حميدات، 2019؛ IFRS, 2021).

نص المعيار على طرق الاهتلاك المختلفة وهي طريقة الاهتلاك الخطي التي تؤدي إلى احتساب أعباء ثابتة على مدى العمر الإنتاجي، وطريقة الاهتلاك المتناقص التي تؤدي إلى احتساب أعباء متناقصة، وطريقة الاهتلاك المتزايد التي هي عكس المتناقص وطريقة مجموع الوحدات المنتجة التي تؤدي إلى احتساب أعباء تعتمد على مخرجات الأصل (قادري، 2021). ويجب مراجعة طريقة الإهلاك المطبقة على الأصل مرة واحدة على الأقل في نهاية كل سنة مالية، وإذا طرأ تغيير جوهري على النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل، فيجب تعديل الطريقة لتعكس هذا التغيير، ويُسجل هذا التغيير كتغيير في التقدير المحاسبي وفقاً (8) IAS السياسات المحاسبية، التغيير التقديرات المحاسبية والأخطاء (IFRS, 2021).

3. المحور الثالث: الدراسة الميدانية وتحليل البيانات

اعتمدت الدراسة على استمارة استبيان كأداة للدراسة وزعت على عينة مكونة من 26 موظفًا من قسمي المحاسبة والمراجعة في مشروع النهر الصناعي بينغازي. صممت استمارة الاستبيان لهذا الغرض اعتماداً على مشكلة وأهداف وفرضيات الدراسة، بحيث تتناسب مع متغيراتها، واستخدمت في جمع البيانات، تم تطويرها من خلال الدراسات السابقة (صيام وسريع، 2007؛ غياضة، 2008؛ بو حفص، 2014؛ الموسوي والزرير، 2014؛ صوار وفيصل، 2014؛ عزريل، 2017).

1.3. تحديد مقياس الإجابة

أغلب الأسئلة كانت لها أجوبة محددة ومغلقة من أجل تسهيل المعالجة الإحصائية لها، كما تم الاعتماد على مقياس ليكرت ذو الخمس درجات لتصنيف الاجابات المتعلقة بإمكانية تطبيق متطلبات القياس المحاسبي وفق المعيار المحاسبة الدولي السادس عشر، والصعوبات التي تحد من تطبيقه، كما تم وضع مقياس تراتيبي للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج، كما هو موضح بالجدول (2).

المصدر: (عبد الفتاح، 2017)

2.3. الوسائل الإحصائية المستخدمة

جدول (2) يوضح مقياس الاجابة للأسئلة الإيجابية					
مستوى الملاءمة	أوافق شدة	أوافق	محايد	لا موافق	لا أوافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1
المتوسط الحسابي	5 - 4.21	4.20- 3.41	3.40 - 2.61	2.60- 1.81	1.8 - 1

بعد اتمام عملية جمع استمارات الاستبيان، ثم تبويب وتحليل البيانات المتحصل عليها، رمزت الاجابات وأدخلت مباشرة في برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) الاصدار 25، وتماشياً مع اهداف الدراسة وبهدف اختبار مدى توافر الثبات والاتساق الداخلي بين الاجابات على اسئلة الاستبيان فقد تم احتساب معامل ألفا كرونباخ، وتم استخدام التكرارات والنسب المئوية للإجابة التي تم الحصول عليها من عينة الدراسة. بالإضافة لذلك فقد استخدمت في الدراسة اختبار T- test One Sample وتكون قيمة ذات دلالة احصائية معنوية إذا كانت (Sig) اقل من المستوى المقبول (0.05)، والمتوسطات الحسابي مع ملاحظة اي العبارات التي تحصل على متوسط حسابي (3) تعبر على موافق وإذا كانت أقل من (3) فإنها تعبر على غير موافق، وإذا كانت مساوية لـ (3) فهي محايد تماشياً مع مقياس ليكرت، كما استخدم الانحراف المعياري لمعرفة مدى وجود التشتت من عدمه بين آراء المشاركين في الدراسة.

1.2.3. ثبات أداة الدراسة: تم التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة من خلال استخدام معامل ألفا كرونباخ، ولقد كانت أهم النتائج المتوصل إليها ملخصة في الجدول:

جدول (3) نتيجة اختبار معامل ألفا كرونباخ

Cronbach's Alpha	N of Items
% 82.3	30
% 83.5	7
% 87	37

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل الثبات لجميع فقرات الاستبيان بلغت على التوالي (0.823) و(0.835) بقيمة إجمالية لجميع أسئلة استبيان (0.870)، وهي قيمة تشير إلى درجة ثبات مرتفعة وهي أكبر من الحد الأدنى (0.6)، وهذا ما يدل على أن الأداة تتسم بالثبات ويمكن تطبيقها.

2.2.3. عرض البيانات واختبار الفرضيات:

نحاول من خلال هذا الجزء عرض وتحليل البيانات الميدانية التي تم جمعها من خلال الاستبيان، وذلك بغية التأكد من مدى قبول أو رفض الفرضيات التي تم تحديدها مسبقاً.

1.2.2.3. خصائص عينة الدراسة:

جدول (4) توزيع مفردات العينة طبقاً للمتغيرات الديموغرافية

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	دبلوم عالي فأقل	11	% 42.3
	بكالوريوس	14	% 53.8
	ماجستير	1	% 3.8
	دكتورة	-	-
	أخرى (رجاء ذكرها.....)	-	-
	المجموع	26	%100
التخصص العلمي	محاسبة	20	%76.9
	إدارة أعمال	2	% 7.7
	اقتصاد	-	-
	علوم مالية ومصرفية	3	% 11.5
	أخرى (رجاء ذكرها.....)	1	% 3.8
	المجموع	26	%100
المسمى الوظيفي	مدير مالي	1	% 3.8
	نائب مدير مالي	1	% 3.8
	رئيس قسم المحاسبة	4	% 15.4
	محاسب	16	% 61.5
	أخرى (رجاء ذكرها)	4	% 15.4
	المجموع	26	%100
سنوات الخبرة	أقل من 3 سنوات	2	% 7.7
	من 3 إلى أقل من 6 سنوات	4	% 15.4
	من 6 سنوات إلى أقل من 9 سنوات	3	% 11.5
	من 9 سنوات إلى أقل من 12 سنة	2	% 7.7
	12 سنة فأكثر	15	% 57.7
	المجموع	26	%100

يستعرض هذا الجزء توزيع خصائص عينة الدراسة من حيث المؤهل العلمي، التخصص، المسمى الوظيفي، الخبرة. يتضح من الجدول (4) أن ما نسبة (42.3%) من عينة المشاركة في الدراسة يحملون مؤهل دبلوم عالي فأقل، وأن (53.8%) يحملون مؤهل البكالوريوس وهاتين النسبتين تشكلان نسبة كبيرة من مجموع العينة، كما يمثل التخصص في المحاسبة ما نسبته (76.9%) من العينة و(23%) تخصصات أخرى كإدارة الاعمال وعلوم مالية ومصرفية والحاسوب وهذه النسب السابقة تعطي انطباعاً هاماً على تفهم العينة لموضوع المحاسبة بشكل عام وتفهمهم للإجابة على الاستبيان بشكل خاص، بالإضافة لذلك يوضح الجدول ما نسبته (61.5%) يمثل محاسب و(15.4%) يشغل رئيساً للقسم المحاسبة في حين بلغت نسبة (15.4%) يشغلون وظائف أخرى كمشرف وحدة ورئيس قسم التقارير و المراجعة بعد الصرف، كما يبين الجدول أيضاً الخبرة الطويلة لأفراد العينة في مجال العمل حيث بلغت النسبة لمن تزيد خبرتهم عن 12 سنة (57.7%) وهذا يرفع مستوي الثقة في المعلومات والآراء المتحصل عليها من قبلهم.

2.2.2.3. اختبار الفرضيات:

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار T للعينة الواحد، بحيث تكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.98 (أو مستوى الدلالة اقل من 0.05) وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة T المحسوبة أصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي -1.98 (أو مستوى الدلالة اقل من 0.05)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها اكبر من 0.05، وكذلك حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة كما تم شرحه سابقاً.

1.2.2.2.3. الفرضية الأولى:

" لا توجد إمكانية لتطبيق متطلبات القياس المحاسبي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة في مشروع النهر الصناعي بمدينة بنغازي"

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (1-30) من الشق الثاني من الاستبيان، ويوضح الجدول (5) الإحصاءات الوصفية واختبار T للعينة الواحدة لمعرفة آراء المشاركين في الدراسة حول مدى إمكانية تطبيق قواعد القياس وفق المعيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة، فيما يتعلق ببيانات الاعتراف بالأصول الثابتة وقياسها.

الترتيب	الاتجاه	مستوى الدلالة	قيمة T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
3	موافق	.000	15.368	1.174	3.538	1. يتم تسجيل الأصول الثابتة في الميزانية عندما يحتمل أن يحقق منافع اقتصادية.
2	موافق	.000	17.712	1.096	3.808	2. يتم تسجيل الأصول الثابتة في الميزانية عندما يمكن قياس تكلفته بدقة.
1	موافق	.000	20.808	.952	3.885	3. يتم قياس بند الأصول الثابتة على أساس التكلفة التاريخية.
-	موافق	.000	21.073	2.717	3.744	جميع الفقرات

جدول (5) تحليل فقرات الخاصة ببيانات الاعتراف بالأصول الثابتة وقياسها

قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية " 99 " تساوي 1.9

يوضح الجدول أعلاه النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة الاستبيان المتعلقة بتطبيق متطلبات الاعتراف بالأصول الثابتة وقياسها، حيث أشار الجدول أنه يتم قياس الأصول الثابتة على أساس التكلفة التاريخية قد أخذ أعلى متوسط حسابي (3.885) وبانحراف معياري قدره (0.952) وبقيمة T محسوبة (21.073) وهي أعلى من قيمة T الجدولية، بينما تحصلت تسجيل الأصول الثابتة في الميزانية عندما يحتمل أن يحقق منافع اقتصادية على أقل متوسط حسابي بواقع (3.538) وبانحراف معياري قدره (1.174) وبقيمة T محسوبة (15.368) وهي أعلى من قيمة T الجدولية، و نلاحظ أن كل الأسئلة كانت في اتجاه الإيجابي الموافق.

وبصفة عامة فإن قيمة المتوسط الحسابي لجميع أسئلة المتعلقة ببيانات الاعتراف بالأصول الثابتة وقياسها هي (3.744) وهي أكبر من المتوسط العام، وبقيمة T المحسوبة (21.073) وهي أكبر من قيمة T الجدولية ومستوى الدلالة (0.000). وهي أقل من (0.05)، مما يدل على أن هناك إمكانية لتطبيق قواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر فيما يخص الاعتراف بالأصول الثابتة وتسجيلها ضمن بنود الميزانية بشكل كبير خاصة إذا كانت هذه المتطلبات ذات إجراءات بسيطة وسهلة التطبيق وبعيدة عن التعقيد، ولعل السبب في وجود التطبيق من قبل مشروع النهر الصناعي فيما يتعلق بالاعتراف بالأصول الثابتة لكبر حجم هذه الأصول بالنسبة لرأس مال المشروع، وبالتالي ضرورة الاعتراف بها عند شراؤها.

وأشار الجدول (6) الإحصاءات الوصفية واختبار T للعينة الواحدة لمعرفة آراء المشاركين في الدراسة حول مدى إمكانية تطبيق قواعد القياس وفق المعيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة، فيما يتعلق ببيانات قياس مكونات تكلفة الأصول الثابتة.

جدول (6) تحليل فقرات الخاصة ببيانات قياس مكونات تكلفة الأصول الثابتة						
الترتيب	الاتجاه	مستوى الدلالة	قيمة T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
4	موافق	.000	15.652	1.140	3.500	4. تشمل تكلفة الأصول الثابتة فقط تكلفة الشراء المدرجة في الفاتورة.
2	موافق	.000	23.676	.845	3.923	5. تشمل تكلفة الأصول الثابتة الضرائب غير المسترجعة والرسوم الجمركية.
1	موافق	.000	35.667	.588	4.115	6. يمكن إضافة أية تكاليف مباشرة تسمح بوصول الأصول الثابتة إلى مكانه وتجهيزه للاستخدام بالشكل المقصود.
5	محايد	.000	21.470	.804	3.385	7. لا تضاف إلى قيمة الأصول الثابتة قيمة الفوائد المترتبة على تمويل الأصل في حالة الاقتراض، إلا إذا كان الأصل يأخذ فترة من الزمن (انشاء المباني- الطائرات).
3	موافق	.000	20.217	.902	3.577	8. لا تعد التكاليف الإدارية العامة بالشركة جزءاً من تكاليف الأصول.
-	موافق	.000	41.608	2.267	3.702	جميع الفقرات

قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية " 99 " تساوي 1.9

يوضح الجدول (6) النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة الاستبيان المتعلقة بتطبيق متطلبات قياس مكونات تكلفة الأصول الثابتة، حيث أشار الجدول أن إضافة أية تكاليف مباشرة تسمح بوصول الأصول الثابتة إلى مكانه وتجهيزه للاستخدام بالشكل المقصود قد أخذت أعلى متوسط حسابي (4.115) وبانحراف

معياري قدره (0.588) وبقيمة T محسوبة (35.667) وهي أعلى من قيمة T الجدولية، بينما تحصلت فقرة عدم إضافة قيمة الفوائد المترتبة على تمويل الأصل في حالة الاقتراض إلى قيمة الأصول الثابتة، إلا إذا كان الأصل يأخذ فترة من الزمن (انشاء المباني- الطائرات) على أقل متوسط حسابي بواقع (3.385) وبانحراف معياري قدره (0.804) وبقيمة T محسوبة (21.470) وهي أعلى من قيمة T الجدولية، ونلاحظ أن كل الأسئلة كانت في اتجاه الإيجابي الموافق بالرغم من وجود فقرة المحايد.

وبصفة عامة فإن قيمة المتوسط الحسابي لجميع أسئلة المتعلقة ببيانات قياس مكونات تكلفة بالأصول الثابتة هي (3.702) وهي أكبر من المتوسط العام، وبقيمة T المحسوبة (41.608) وهي أكبر من قيمة T الجدولية ومستوى الدلالة (0.000). وهي أقل من (0.05)، مما يدل على أن هناك إمكانية لتطبيق قواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر فيما يخص بمتطلبات قياس مكونات تكلفة بالأصول الثابتة من قبل مشروع النهر الصناعي، ونظراً لكون حجم أصول للمشروع فإنه تضاف أية تكاليف مباشرة تسمح بوصول الأصول الثابتة إلى مكانه وتجهيزه للاستخدام بالشكل المقصود، وبالتالي ضرورة تحديد مكونات تكلفة الأصول الثابتة بدقة.

ويوضح الجدول (7) الإحصاءات الوصفية واختبار T للعينة الواحدة لمعرفة آراء المشاركين في الدراسة حول مدى إمكانية تطبيق قواعد القياس وفق المعيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة، فيما يتعلق ببيانات التصنيع الداخلي للأصول الثابتة.

جدول (7) تحليل فقرات الخاصة ببيانات التصنيع الداخلي للأصول الثابتة

الترتيب	الاتجاه	مستوى الدلالة	قيمة T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
3	محايد	.000	14.423	1.142	3.231	9. تتحدد تكلفة الأصل المصنع داخلياً باستخدام نفس الطرق المتبعة عند شراء الأصل الثابت.
1	موافق	.000	22.857	.849	3.808	10. تقاس تكلفة الأصل المُصنَّع داخلياً باستخدام نفس مبادئ قياس تكلفة أصل مماثل يتم إنتاجه بغرض البيع، دون إدراج أي هامش ربح أو تكاليف غير عادية.
2	موافق	.000	20.890	.892	3.654	11. لا تُدرج في تكلفة الأصل المصنع داخلياً أي تكاليف غير عادية، مثل الهدر غير الطبيعي للمواد، أو المرتبات الناتجة عن عدم الكفاءة، أو الغرامات، أو أي تكاليف لا تكون ضرورية لإحضار الأصل إلى الموقع والحالة اللازمة للتشغيل.
-	موافق	.000	22.913	2.379	3.564	جميع الفقرات

* قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية " 99 " تساوي 1.9.

يوضح الجدول أعلاه النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة الاستبيان المتعلقة بتطبيق متطلبات التصنيع الداخلي للأصول الثابتة، حيث أشار الجدول أن تكلفة الأصل المُصنَّع داخلياً تقاس باستخدام نفس مبادئ قياس تكلفة أصل مماثل يتم إنتاجه بغرض البيع، دون إدراج أي هامش ربح أو تكاليف غير عادية قد أخذت أعلى متوسط حسابي (3.808) وبانحراف معياري قدره (0.849) وبقيمة T محسوبة (22.857)

وهي أعلى من قيمة T الجدولية، بينما تحصلت فقرة تتحدد تكلفة الأصل المصنع داخلياً باستخدام نفس الطرق المتبعة عند شراء الأصل الثابت على أقل متوسط حسابي بواقع (3.231) وبانحراف معياري قدره (1.142) وبقيمة T محسوبة (14.423) وهي أعلى من قيمة T الجدولية، ونلاحظ أن كل الأسئلة كانت في اتجاه الإيجابي الموافق بالرغم من وجود فقرة المحايد.

وبصفة عامة فإن قيمة المتوسط الحسابي لجميع أسئلة المتعلقة ببيانات التصنيع الداخلي للأصول الثابتة هي (3.564) وهي أكبر من المتوسط العام، وبقية T المحسوبة (22.913) وهي أكبر من قيمة T الجدولية ومستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من (0.05)، مما يدل على أن هناك إمكانية لتطبيق قواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر فيما يخص بمتطلبات التصنيع الداخلي للأصول الثابتة من قبل مشروع النهر الصناعي، نظراً لأهمية الأصل المصنَّع داخلياً للمشروع تتم استخدام نفس مبادئ المستخدمة لقياس تكلفة أصل المنتج بغرض البيع، كما تتحدد تكلفة الأصل المصنع داخلياً باستخدام نفس الطرق المتبعة عند شراء الأصل الثابت.

ويوضح الجدول (8) الإحصاءات الوصفية واختبار T للعينة الواحدة لمعرفة آراء المشاركين في الدراسة حول مدى إمكانية تطبيق قواعد القياس وفق المعيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة، فيما يتعلق ببيانات النفقات اللاحقة لتكلفة الأصول الثابتة.

جدول (8) تحليل فقرات الخاصة ببيانات النفقات اللاحقة لتكلفة الأصول الثابتة

الترتيب	الاتجاه	مستوى الدلالة	قيمة T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
3	موافق	.000	21.165	.908	3.769	12. تسجل تكلفة الصيانة والإصلاح للأصول الثابتة التي تحافظ على المنافع الاقتصادية المستقبلية ويعترف بها كمصروف إيرادي وتحمل على الدخل الفترة التي تم تكبدها فيها.
2	موافق	.000	25.126	.796	3.923	13. تسجل المصروفات الدورية للأصول الثابتة كمصروف إيرادي وتحمل على الدخل لفترة التي تم تكبدها فيها.
1	موافق	.000	46.224	.445	4.038	14. مصروفات التي تسمح بزيادة العمر الإنتاجي، زيادة الطاقة الإنتاجية، وتحسين جوهري في نوعية الإنتاج للأصول هي نفقات إضافية تظهر ضمن تكلفة الأصول الثابتة بالميزانية.
-	موافق	.000	44.527	1.343	3.91	جميع الفقرات

* قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية " 99 " تساوي 1.9.

يوضح الجدول أعلاه النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة الاستبيان المتعلقة بتطبيق متطلبات النفقات اللاحقة لتكلفة الأصول الثابتة، حيث أشار الجدول إلى أن مصروفات التي تسمح بزيادة العمر الإنتاجي، زيادة الطاقة الإنتاجية، وتحسين جوهري في نوعية الإنتاج للأصول هي نفقات إضافية تظهر ضمن تكلفة الأصول الثابتة بالميزانية قد أخذت أعلى متوسط حسابي (4.038) وبانحراف معياري قدره (0.445) وبقية T محسوبة (46.224) وهي أعلى من قيمة T الجدولية، بينما تحصلت فقرة تسجل تكلفة الصيانة والإصلاح للأصول الثابتة التي تحافظ على المنافع الاقتصادية المستقبلية ويعترف بها كمصروف إيرادي

وتحمل على الدخل الفترة التي تم تكبدها فيها على أقل متوسط حسابي بواقع (3.769) وبانحراف معياري قدره (0.908) وبقيمة T محسوبة (21.165) وهي أعلى من قيمة T الجدولية.

وبصفة عامة فإن قيمة المتوسط الحسابي لجميع أسئلة المتعلقة ببيانات النفقات اللاحقة لتكلفة الأصول الثابتة هي (3.91) وهي أكبر من المتوسط العام، وبقيمة T المحسوبة (44.527) وهي أكبر من قيمة T الجدولية ومستوى الدلالة (0.000). وهي أقل من (0.05)، مما يدل على أن هناك إمكانية لتطبيق قواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر فيما يخص بمتطلبات النفقات اللاحقة لتكلفة الأصول الثابتة من قبل مشروع النهر الصناعي، حيث تتم إضافة النفقات اللاحقة إلى تكلفة الاصل إذا كانت هذه النفقات ذات تأثير واضح ومباشر على اداء الاصل إما بزيادة طاقته الانتاجية أو المحافظة عليه أو تحسينه، حيث ومن خلال الدراسة تبين أن توجه آراء المشاركين اتجاه هذه الفقرات كان باتجاه درجة الموافقة.

ويوضح الجدول (9) الإحصاءات الوصفية واختبار T للعينة الواحدة لمعرفة آراء المشاركين في الدراسة حول مدى إمكانية تطبيق قواعد القياس وفق المعيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة، فيما يتعلق ببيانات إعادة تقييم الأصول الثابتة.

جدول (9) تحليل فقرات الخاصة ببيانات إعادة تقييم الأصول الثابتة.

الترتيب	الاتجاه	مستوى الدلالة	قيمة T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
2	موافق	.000	39.023	.528	4.038	15. بعد إعادة تقييم الأصل يُعرض في الميزانية بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم مطروحاً منها الإهلاكات المتراكمة اللاحقة وخسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت.
1	موافق	.000	38.971	.543	4.154	16. يُمكن الاختيار بين نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم كسياسة محاسبية لقياس الأصول الثابتة.
7	موافق	.000	22.991	.827	3.731	17. تضاف الزيادة الناتجة عن إعادة تقييم الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية تحت بند (فائض إعادة التقييم).
6	موافق	.000	29.495	.652	3.769	18. يتم الاعتراف بالنقص الناتج من إعادة تقييم الأصول الثابتة كمصروف إيرادي يتم إقفاله في نهاية السنة المالية.
5	موافق	.000	25.872	.766	3.885	19. تتمثل القيمة العادلة للأراضي والمباني عادة بقيمتها السوقية
3	موافق	.000	45.343	.445	3.962	20. يتم تحديد القيمة السوقية للعقارات من خلال مقيمين مؤهلين مهنيا للقيام بهذه المهمة.
8	موافق	.000	25.584	.736	3.692	21. عند إعادة تقييم بند من بنود الأصول الثابتة، يجب حينئذ أن يعاد تقييم كل الصنف الذي ينتمي إليه هذا البند المعاد تقييمه.
4	موافق	.000	33.739	.599	3.962	22. يتم إعادة تقييم الأصول الثابتة عندما تختلف القيمة العادلة للأصل المعاد تقييمه بصورة جوهرية عن قيمة الاصل المسجلة دفترياً.
-	موافق	.000	50.699	3.137	3.899	جميع الفقرات

* قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية " 99 " تساوي 1.9.

يوضح الجدول أعلاه النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة الاستبيان المتعلقة بتطبيق متطلبات إعادة تقييم الأصول الثابتة، حيث أشار الجدول إلى أنه يُمكن الاختيار بين نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم كسياسة محاسبية لقياس الأصول الثابتة قد أخذت أعلى متوسط حسابي (4.154) وبانحراف معياري قدره (543). وبقية T محسوبة (38.971) وهي أعلى من قيمة T الجدولية، بينما تحصلت فقرة التي تنص على (عند إعادة تقييم بند من بنود الأصول الثابتة، يجب حينئذ أن يعاد تقييم كل الصنف الذي ينتمي إليه هذا البند المعاد تقييمه) على أقل متوسط حسابي بواقع (3.692) وبانحراف معياري قدره (736). وبقية T محسوبة (25.584) وهي أعلى من قيمة T الجدولية، ونلاحظ أن كل الأسئلة كانت في اتجاه الإيجابي الموافق.

وبصفة عامة فإن قيمة المتوسط الحسابي لجميع أسئلة المتعلقة ببيانات إعادة تقييم الأصول الثابتة هي (3.899) وهي أكبر من المتوسط العام، وبقية T المحسوبة (50.699) وهي أكبر من قيمة T الجدولية ومستوى الدلالة (0.000). وهي أقل من (0.05)، من خلال ما سبق نستنتج أن هناك إمكانية لتطبيق بشكل تام متطلبات إعادة التقييم الأصول وفق معيار المحاسبة الدولي السادس عشر قبل مشروع النهر الصناعي، حيث تمحورت آراء المشاركين بالدراسة فيما يخص طريقة التقييم المتبعة والمطبقة على مختلف أصول الثابتة للمشروع حول مبدأ التكلفة التاريخية أو القيمة العادلة، وحول تقييم الأراضي والمباني وفق القيمة السوقية حيث تتجه آرائهم نحو الموافقة، وبالنسبة لتحديد القيمة السوقية من قبل مقيمين مؤهلين مهنيًا للقيام بهذه المهمة حيث يرجع سبب ذلك إلى أن أغلب المؤسسات التي تطبق هذا المبدأ هي عبارة عن مؤسسات ذات حجم كبير وتابعة للقطاع العام وبالتالي تمكّنها من جلب مقيمين مؤهلين باستطاعتهم إعطاء تقييم مالي النسبة للعقارات التي تمتلكها المؤسسة.

ويوضح الجدول (10) الإحصاءات الوصفية واختبار T للعينة الواحدة لمعرفة آراء المشاركين في الدراسة حول مدى إمكانية تطبيق قواعد القياس وفق المعيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة، فيما يتعلق ببيانات استبدال الأصول الثابتة.

جدول (10) تحليل فقرات الخاصة ببيانات استبدال الأصول الثابتة.

الترتيب	الاتجاه	مستوى الدلالة	قيمة T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
3	موافق	.000	24.465	.778	3.731	23. تتم معاملة أجزاء الأصول التي يتم استبدالها خلال عمر الأصل لعدة مرات كأصول منفصلة نظراً لاختلاف أعمارها الإنتاجية.
2	موافق	.000	33.667	.588	3.885	24. يتم قياس الأصل المستلم أما بما يعادل القيمة العادلة للأصل المستلم أو القيمة العادلة للأصل المتنازل عنه. مضافاً إليه المبلغ النقدي المدفوع أو ما يعادله إن وجدت.
1	موافق	.000	41.633	.490	4.000	25. لا يتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن مبادلة الأصول إذا لم يكن هناك جوهر تجاري أساساً للمبادلة.
-	موافق	.000	47.943	1.235	3.872	جميع الفقرات

*قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية " 99 " تساوي 1.9.

يوضح الجدول أعلاه النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة الاستبيان المتعلقة بتطبيق متطلبات استبدال الأصول الثابتة، حيث أشار الجدول إلى أنه لا يتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن مبادلة الأصول إذا لم يكن هناك جوهر تجاري أساساً للمبادلة قد أخذت أعلى متوسط حسابي (4) وبانحراف معياري

قدره (490). وبقيمة T محسوبة (41.633) وهي أعلى من قيمة T الجدولية، بينما تحصلت فقرة تتم معاملة أجزاء الأصول التي يتم استبدالها خلال عمر الأصل لعدة مرات كأصول منفصلة نظراً لاختلاف أعمارها الإنتاجية. على أقل متوسط حسابي بواقع (3.731) وبانحراف معياري قدره (778). وبقيمة T محسوبة (24.465) وهي أعلى من قيمة T الجدولية، ونلاحظ أن كل الأسئلة كانت في اتجاه الإيجابي الموافق.

وبصفة عامة فإن قيمة المتوسط الحسابي لجميع أسئلة المتعلقة ببيانات استبدال الأصول الثابتة هي (3.872) وهي أكبر من المتوسط العام، وبقيمة T المحسوبة (47.943) وهي أكبر من قيمة T الجدولية ومستوى الدلالة (0.000). وهي أقل من (0.05)، ويعد ارتفاع المتوسط الحسابي لجميع أسئلة مؤشراً إلى أن هناك اتفاقاً بين المشاركين بالدراسة حول إمكانية تطبيق قواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر من قبل مشروع النهر الصناعي فيما يتعلق ببيانات استبدال الأصول الثابتة.

ويوضح الجدول (11) الإحصاءات الوصفية واختبار T للعينه الواحدة لمعرفة آراء المشاركين في الدراسة حول مدى إمكانية تطبيق قواعد القياس وفق المعيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة، فيما يتعلق ببيانات استهلاك الأصول الثابتة.

جدول (11) تحليل فقرات الخاصة ببيانات استهلاك الأصول الثابتة.

الترتيب	الاتجاه	مستوى الدلالة	قيمة T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
3	موافق	.000	38.280	.528	3.962	26. توزع القيمة القابلة للإهلاك لبند الأصول الثابتة بشكل منتظم وعلى مدار حياته الإنتاجية.
2	موافق	.000	26.111	.796	4.077	27. يتحدد العمر الإنتاجي على أساس المنفعة المتوقعة من الأصل.
5	موافق	.000	21.755	.874	3.731	28. طرق الاهتلاك المختلفة تتم مراجعتها بشكل دوري.
4	موافق	.000	27.056	.710	3.769	29. يتم لأغراض حساب الاهتلاك الفصل بين الأراضي والمباني.
1	موافق	.000	37.107	.560	4.077	30. إذا ما تبين بأن التوقعات تختلف بصورة جوهرية عن التقديرات السابقة، فيجب تعديل عبء الاهتلاك للفترة الحالية وللقرات اللاحقة.
-	موافق	.000	49.971	2.002	3.923	جميع الفقرات

* قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية " 99 " تساوي 1.9.

يوضح الجدول أعلاه النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة الاستبيان المتعلقة بتطبيق متطلبات استهلاك الأصول الثابتة، حيث أشار الجدول إلى أنه يجب تعديل عبء الاهتلاك للفترة الحالية وللقرات اللاحقة، إذا ما تبين بأن التوقعات تختلف بصورة جوهرية عن التقديرات السابقة قد أخذت أعلى متوسط حسابي (4.077) وبانحراف معياري قدره (560). وبقيمة T محسوبة (37.107) وهي أعلى من قيمة T الجدولية، تليها فقرة يتحدد العمر الإنتاجي على أساس المنفعة المتوقعة من الأصل بمتوسط حسابي (4.077) وبانحراف معياري قدره (796). وبقيمة T محسوبة (26.111) وهي أعلى من قيمة T الجدولية، بينما تحصلت فقرة طرق الاهتلاك المختلفة تتم مراجعتها بشكل دوري على أقل متوسط حسابي بواقع (3.731) وبانحراف معياري قدره (874). وبقيمة T محسوبة (21.755) وهي أعلى من قيمة T الجدولية، ونلاحظ أن كل الأسئلة كانت في اتجاه الإيجابي الموافق.

وبصفة عامة فإن قيمة المتوسط الحسابي لجميع أسئلة المتعلقة ببيانات استهلاك الأصول الثابتة هي (3.923) وهي أكبر من المتوسط العام، وبقيمة T المحسوبة (49.971) وهي أكبر من قيمة T الجدولية

ومستوى الدلالة (0.000). وهي أقل من (0.05)، مما يدل على أن هناك إمكانية لتطبيق قواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر فيما يخص بمتطلبات استهلاك الأصول الثابتة من قبل مشروع النهر الصناعي.

• تحليل محاور الفرضية الصفرية الأولى:

" لا توجد إمكانية لتطبيق متطلبات القياس المحاسبي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة في مشروع النهر الصناعي بمدينة بنغازي"

وتوضح الجداول رقم (12) (13) الإحصاءات الوصفية واختبار T للعينة الواحدة لمعرفة آراء المشاركين في الدراسة حول مدى إمكانية تطبيق قواعد القياس وفق المعيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة.

جدول (12) تحليل فقرات الخاصة بمدى تطبيق قواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر

الاتجاه	قيمة T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
موافق	21.073	2.717	3.744	بيانات الاعتراف بالأصول الثابتة وقياسها
موافق	41.608	2.267	3.702	بيانات قياس مكونات تكلفة الأصول الثابتة
موافق	22.913	2.379	3.564	بيانات التصنيع الداخلي للأصول الثابتة.
موافق	44.527	1.343	3.91	بيانات النفقات اللاحقة لتكلفة الأصول الثابتة.
موافق	50.699	3.137	3.899	بيانات إعادة تقييم الأصول الثابتة.
موافق	47.943	1.235	3.872	بيانات استبدال الأصول الثابتة.
موافق	49.971	2.002	3.923	بيانات استهلاك الأصول الثابتة.

جدول (13) نتائج اختبار الفرضية الأولى حسب T-test

نتيجة اختبار الفرضية	مستوى الدلالة	T المحسوبة	T الجدولية
رفض الفرضية الصفرية	.000	58.838	1.9

بصفة عامة نلاحظ إن جميع المتوسطات الحسابية المتعلقة بالفرضية الأولى من الاستبيان كانت كلها أكبر من المتوسط الحسابي العام بمعنى مقبول كل الفقرات بحسب آراء المشاركين في الدراسة كما هو موضح في جدول رقم (12)، يتضح من الجدول (13) أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية عند مستوى ثقة 95% ($\alpha = 0.05$)، كما يلاحظ أن مستوى الدلالة أقل من 0.05، وبما أن قاعدة القرار تشير إلى قبول الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة T المحسوبة أقل من قيمة T الجدولية ورفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية، فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي أنه توجد إمكانية لتطبيق متطلبات القياس المحاسبي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة في مشروع النهر الصناعي بمدينة بنغازي.

2.2.2.2.3. الفرضية الصفرية الثانية:

"لا توجد صعوبات تحد من إمكانية تطبيق متطلبات القياس المحاسبي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة في مشروع النهر الصناعي بمدينة بنغازي"

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (1-7) من الشق الثالث من الاستبيان، حيث قامت الباحثة بوضع مجموعة من الصعوبات التي قد تحد من تطبيق مشروع النهر الصناعي بمدينة بنغازي لقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر، ويوضح الجدول (14) الإحصاءات الوصفية واختبار T للعينة الواحدة لمعرفة آراء المشاركين على أسئلة الاستبيان حول مدى تأييدهم لوجود هذه الصعوبات.

جدول (14) تحليل فقرات الخاصة بمدى تأييد المشاركين لوجود الصعوبات التي تحد من تطبيق متطلبات القياس وفق معيار المحاسبة الدولي السادس عشر

الترتيب	الاتجاه	مستوى الدلالة	قيمة T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
4	موافق	.000	25.872	.766	3.885	1. عدم توفر الكادر المحاسبي المؤهل علمياً وعملياً في الشركة
6	موافق	.000	21.165	.908	3.769	2. لا تتوفر لدى إدارة الشركة المعرفة الكافية بأساليب تطبيق متطلبات القياس وفق المعيار.
4	موافق	.000	25.872	.766	3.885	3. صعوبة فهم وتفسير وتطبيق متطلبات القياس ضمن المعيار
2	موافق	.000	27.933	.744	4.077	4. عدم وجود جهة رسمية أو قانون يلزم الشركة بتطبيق قواعد القياس الوارد ضمن المعيار.
1	موافق	.000	37.107	.560	4.077	5. قصور برامج التعليم المحاسبي في التعريف بمتطلبات القياس وفق المعيار.
3	موافق	.000	23.194	.871	3.962	6. عدم اهتمام إدارة الشركة بتطبيق متطلبات القياس وفق المعيار.
5	موافق	.000	22.273	.863	3.769	7. الظروف الاقتصادية تحول دون تطبيق متطلبات القياس وفق المعيار.
-	موافق	.000	35.662	.921	3.918	جميع الفقرات

* قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية " 99 " تساوي 1.9.

نلاحظ من الجدول (14) أن هناك تأييداً كبيراً من قبل المشاركين على أسئلة الاستبيان بوجود صعوبات تحد من تطبيق متطلبات القياس وفق معيار المحاسبة الدولي السادس عشر في مشروع النهر الصناعي، حيث بلغ المتوسط الحسابي للأسئلة مجتمعة (3.918) وهو أعلى من متوسط العام، كما بلغ الانحراف المعياري للأسئلة مجتمعة (0.921)، مما يشير إلى أن هناك اتفاقاً على العديد من الصعوبات التي تحد من تطبيق متطلبات القياس وفق معيار المحاسبة الدولي السادس عشر في مشروع النهر الصناعي. ويلاحظ من الجدول (14) تأييد المشاركين لوجود كل الصعوبات المشار إليها، إذ بلغ المتوسط الحسابي لكل صعوبة بصورة منفردة ولجميع الصعوبات بصورة مجتمعة درجة تفوق متوسط العام (3)، ويلاحظ أن أعلى متوسط حسابي كان لقصور برامج التعليم المحاسبي في التعريف بمتطلبات القياس وفق المعيار، يليه في لنفس مستوى المتوسط عدم وجود جهة رسمية أو قانون يلزم الشركة بتطبيق قواعد القياس الوارد ضمن المعيار، في حين كان أقل المتوسط لفقرة لا تتوفر لدى إدارة الشركة المعرفة الكافية بأساليب تطبيق متطلبات القياس وفق المعيار، يتضح من الجدول أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T جدولية عند مستوى ثقة 95% ($\alpha = 0.05$)، كما يلاحظ أن مستوى الدلالة أقل من (0.05)، وبنفس قاعدة القرار المشار إليها سابقاً في الفرضية الأولى، فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية الثانية وقبول الفرضية البديلة الثانية أي أن هناك صعوبات تحد من إمكانية تطبيق متطلبات القياس المحاسبي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة في مشروع النهر الصناعي بمدينة بنغازي.

وقد كانت من ضمن نتائج الدراسة في السؤال المفتوح عن الوسائل التي من شأنها ان تمكن من تطبيق متطلبات القياس وفق معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة من وجهة نظر المشاركين: تحديد قيمة الأصل؛ تطبيق مبدأ التكلفة أو القيمة العادلة؛ إعادة التقييم الدوري؛ الإفصاح الشامل؛ إدارة دقيقة للدفاتر المحاسبية؛ التدريب والتوعية، وكذلك الرقابة على اهلاك الأصول؛ التعامل مع التعديلات والتحسينات؛ استخدام التكنولوجيا والأنظمة المحاسبية المتقدمة؛ المراجعة الدورية للأصول الثابتة.

4. نتائج الدراسة

- بناء على تحليل إجابات الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:
- هناك إمكانية تطبيق قواعد المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة لدى مشروع النهر الصناعي بدرجة كبيرة، حيث بلغت المتوسطات الحسابية لجميع المحاور قيم أعلى من المتوسط الحسابي العام (3)، وإن كان هناك تفاوت في مدى إمكانية التطبيق لبنود المعيار.
 - هناك إمكانية تطبيق قواعد المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة لدى مشروع النهر الصناعي بدرجة كبيرة بالبيانات التالية (الاعتراف بالأصول الثابتة وقياسها، تحديد تكلفة الأصول الثابتة، التصنيع الداخلي)، حيث بلغت المتوسطات الحسابية على التوالي (3.744، 3.564، 3.702) لالتزام الشركات بهذه البيانات.
 - هناك إمكانية تطبيق قواعد المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة لدى مشروع النهر الصناعي بدرجة كبيرة بالبيانات المتعلقة (إعادة تقييم الأصول الثابتة، استبدال الأصول الثابتة) حيث بلغ المتوسط الحسابي لإمكانية التطبيق هذه البيانات على التوالي (3.899، 3.872).
 - هناك إمكانية تطبيق قواعد المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة لدى مشروع النهر الصناعي بدرجة كبيرة جداً بالبيانات التالية: (النفقات اللاحقة، واستهلاك الأصول الثابتة) حيث بلغت متوسطاتها الحسابية على التوالي (3.91، 3.923).
 - هناك العديد من الصعوبات التي تحد إمكانية تطبيق قواعد المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة لدى مشروع النهر الصناعي، يمكن ترتيبها تنازلياً حسب متوسطات الحسابية على النحو التالي:

- قصور برامج التعليم المحاسبي في التعريف بمتطلبات القياس وفق المعيار.
- عدم وجود جهة رسمية أو قانون يلزم الشركة بتطبيق قواعد القياس الوارد ضمن المعيار.
- عدم اهتمام إدارة الشركة بتطبيق متطلبات القياس وفق المعيار.
- صعوبة فهم وتفسير وتطبيق متطلبات القياس ضمن المعيار.
- عدم توفر الكادر المحاسبي المؤهل علمياً وعملياً في الشركة.
- الظروف الاقتصادية تحول دون تطبيق متطلبات القياس وفق المعيار.
- لا تتوفر لدى إدارة الشركة المعرفة الكافية بأساليب تطبيق متطلبات القياس وفق المعيار.

5. التوصيات

- على ضوء النتائج السابقة توصي الباحثة بالآتي:
- تعزيز الاهتمام بمعايير المحاسبة الدولية وذلك اجراء دورات لتدريب المهنيين والمحاسبين وتعريفهم أكثر بمتطلبات المعايير وخاصة المعيار المحاسبة الدولي السادس عشر، على اعتبار أن الالتزام بها يوفر الثقة بين المستثمرين، وبالتالي يشجع على انسياب الاستثمارات؛
 - ضرورة الاستفادة من تجربة الدول الأخرى في مجال تطبيق المعايير؛
 - ضرورة تكييف النظام المحاسبي الليبي ليتماشى مع متطلبات المعيار؛
 - ضرورة العمل على معالجة استبدال الأصول الثابتة عند الاعتراف بالمكاسب/الخسائر الناتجة عن بيع، أو مبادلة الأصل مقابل حصة في ملكية أصل مشابه وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة؛
 - دعوة الشركات الصناعية الليبية إلى الاعتراف بالنقصان أو الزيادة الناتجة عن إعادة التقييم للأصول الثابتة وفقاً لقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر؛
 - تضمين الخطط الدراسية للأقسام المحاسبية في الجامعات تطبيقات معايير المحاسبة الدولية كمواد متخصصة، وإدراج بنودها وتطبيقاتها كجزء مكمل عند تدريس مواد المحاسبة المختلفة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- الجبالي، محمود علي (2012). تقييم الأصول الثابتة لأغراض الخصخصة - حالة مؤسسة سكة حديد العقبة في الأردن. مجلة الباحث، (10)، 249-262.
- السيد، سيد عطا الله (2009). النظريات المحاسبية، دار الرابية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى. الأردن.
- العلي، إبراهيم محمد؛ دريبياتي، يسيرة. (2021). مناهج وأساليب البحث العلمي. طبعة الأولى، جامعة تشرين، سوريا
- العيسى، محمد سليم؛ الدحيات، أحمد عبد الرحيم؛ الرفاعي، خليل (2015). مدى التزام البنوك الإسلامية العاملة في الأردن بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر. مجلة الإبداع، (5)، 197-209.
- الموسوي، حسن يوسف؛ الزرير، رانيا (2014). مدى التزام المحاسبين في سورية ولبنان بمعايير المحاسبة الدولية عند الاعتراف بالموجودات الثابتة المادية وقياسها (دراسة استطلاعية لآراء عينة الدراسة). مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، (2)، 275-312.
- الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (2001). المعيار الدولي للمحاسبة 16 "العقارات والآلات والمعدات". مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، 937-953.
- بن عميرة، توفيق؛ قادري، عبد الفتاح (2019). المعالجة المحاسبية للتثبيات وفق النظام المحاسبي المالي ومدى توافقها مع المعيار المحاسبي الدولي IAS 16 : دراسة حالة شركة كهرباء وطاقتات متجددة بولاية غرداية للسنة المالية 2017، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة غرداية.
- بوخلوة، سيرين (2023). الممارسات المحاسبية لأصول طويلة الأجل في ظل النظام المحاسبي المالي وعلى ضوء ما ينص عليه المعيار المحاسبي الدولي IAS 16: دراسة ميدانية لشركة الكهرباء والغاز والطاقتات المتجددة - وحدة تفرقت لسنة 2023 م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة. الجزائر.
- بو حفص، حاج براهيم (2014). امكانية تطبيق متطلبات القياس وفق معيار المحاسبي الدولي (IAS16) الخاص بالأصول الثابتة على مجموعة من المؤسسات الجزائرية: دراسة ميدانية لعينة من ولايتي ورقلة وغارداية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر.
- بيوض، نجيب سالم (2023). دور إعادة تقييم الأصول الثابتة في تعزيز موثوقية وملائمة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية في المؤسسة الوطنية للنفط، ليبيا. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، 10 (1)، 198-219.
- <https://doi.org/10.36602/jeps.2023.v10.01.12>
- تواتي، عبد الكريم (2013). تقييم الأصول الثابتة وفق النظام المحاسبي المال في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مخبر الأشغال العمومية للجنوب الكبير، وحدة ورقلة 2010 - 2012، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة. الجزائر.
- حميدات، جمعة، فلاح (2019). خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. المجمع الدولي العربي. للمحاسب القانوني، عمان. الأردن. www.iascasociety.org
- خضر، أحمد إبراهيم. (2013). إعداد البحوث والرسائل العلمية من الفكرة حتى الخاتمة. كلية التربية، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.
- خميس، ياسمين؛ ديلمي، شهرزاد؛ لكحالي، ياسمين؛ دوسن، ريمة (2023)، تقييم الأصول الثابتة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة. الجزائر.
- صوار، يوسف؛ فيصل، كريم (2014). مدى التزام الشركات المساهمة بولاية سعيدة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (16) الخاص بالمتلكات، المعدات والمباني: دراسة استنبائية تحليلية، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، 2 (3)، 39-54.
- صيام، وليد زكريا؛ سريع، عادل محمد (2007). مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بتطبيق قواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، 21 (1)، 103-158.
- عبد الفتاح، عز حسن (2017). مقدمة في الاحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS. الطبعة الأولى، خوارزم العلمية.

- عزريل، أيمن هشام (2017). مدى التزام الشركات الصناعية العاملة في محافظة رام الله بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (16) الخاص بالأصول الثابتة. المجلة العربية للإدارة، 37(2)، 177-193.
- علي، براء عبد الرؤوف (2022). أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 الخاص بالإجارة على البنوك الإسلامية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم، إسطنبول.
- غياضة، سائد نبيل (2008). مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العاملة في قطاع غزة بتطبيق معيار المحاسبي الدولي رقم 16 الخاص بالتملكات والمصانع والمعدات- دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- فرطاس، إسماعيل؛ دبال، مسينية (2019). تقييم ممارسات القياس المحاسبي للأصول الثابتة في ظل النظام المحاسبي المالي: دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر والمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية بورقلة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة. الجزائر.
- قادري، عبد القادر (2021). إجراءات القياس المحاسبي للأصول الثابتة الملموسة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية: دراسة مقارنة مع معايير المحاسبة الجزائرية. مجلة دراسات اقتصادية، 8(1)، 87-106.
- قندوزي، فاتن (2019). المعالجة المحاسبية للإهلاكات وفق النظام المحاسبي المالي والمعيار الدولي (IAS 16): دراسة حالة مؤسسة نفضال وحدة التسويق بولاية غرداية 2018-2019، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة غرداية. الجزائر.
- مشكور، سعود جايد (2012). المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي (أطر نظرية وتطبيقات عملية). الطبعة الأولى.

ثانيا: المراجع الإنجليزية:

- Bohušová, Hana.; Svoboda, Patrik (2017). Amendments to IAS 16 and IAS 41: Are There Any Differences Between Plant and Animal from a Financial Reporting Point of View?. Acta Universitatis Agriculturae et Silviculturae Mendelianae Brunensis. 65, (1), 327-337. <https://doi.org/10.11118/actaun201765010327>.
- International Accounting Standards Board (IASB). (2021). International Financial Reporting Standards (IFRSs). London: IASB.
- Mihaila, Svetlan.; Busuioac, Maria (2019). Accounting Treatment of Fixed Assets According to IAS 16 And NAS. Practical and Comparative Aspects. European Journal of Accounting, Finance & Business, X(XX),1-8.
- Muthupandian, K S (2009). IAS 16 Property, Plant and Equipment - A Closer Look. Published in: The Management Accountant, 44, (4), pp. 281-285. <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/39902/>

References

- Al-Jabali, Mahmoud Ali (2012). Valuation of Fixed Assets for Privatization Purposes - The Case of the Aqaba Railway Corporation in Jordan. Al-Bahith Journal, (10), 249-262.
- Al-Sayed, Sayed Attallah (2009). Accounting Theories, Dar Al-Rayah for Publishing and Distribution, First Edition. Jordan.
- Al-Ali, Ibrahim Muhammad; Dribati, Yasira (2021). Methods and Techniques of Scientific Research. First Edition, Tishreen University, Syria.
- Al-Issa, Muhammad Salim; Al-Dahiyat, Ahmed Abdul Rahim; Al-Rifai, Khalil (2015). The Extent of Compliance of Islamic Banks Operating in Jordan with International Accounting Standard 16. Al-Ibdaa Journal, (5), 197-209.
- Al-Mousawi, Hassan Yousef; Al-Zarir, Rania (2014). The extent of accountants' compliance with International Accounting Standards (IAS) in Syria and Lebanon when recognizing and measuring tangible fixed assets (an exploratory study of the opinions of the study sample). Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences, 30(2), 275-312.
- Saudi Organization for Certified Public Accountants (2001). International Accounting Standard 16 "Property, Plant and Equipment". International Financial Reporting Standards Foundation, 937-953.

-
- Ben Amira, Tawfiq; Qadri, Abdel Fattah (2019). The accounting treatment of fixed assets according to the financial accounting system and its conformity with International Accounting Standard IAS 16: A case study of the Electricity and Renewable Energy Company in Ghardaia Province for the fiscal year 2017. Unpublished Master's thesis, University of Ghardaia.
 - Boukhloua, Sirine (2023). Accounting Practices for Long-Term Assets under the Financial Accounting System and in Light of International Accounting Standard (IAS) 16: A Field Study of the Electricity, Gas, and Renewable Energy Company – Touggourt Unit for the Year 2023. Unpublished Master's Thesis, Kasdi Merbah University – Ouargla, Algeria.
 - AMMER, A. E., Mohammed, E. A., & Hasan, H. E. (2025). The impact of the digital transformation of accounting information systems on the quality of accounting disclosure from the perspective of bank managements: A field study on commercial banks operating in the city of Bani Walid. *Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences*, 10(3), 452-481.
 - Bouhafs, Hadj Brahim (2014). The Applicability of Measurement Requirements According to International Accounting Standard (IAS) 16 on Fixed Assets to a Group of Algerian Institutions: A Field Study of a Sample from the Wilayas of Ouargla and Ghardaia. Unpublished Master's Thesis, Kasdi Merbah University – Ouargla, Algeria.
 - Bioud, Najib Salem (2023). The Role of Fixed Asset Revaluation in Enhancing the Reliability and Relevance of Accounting Information: A Field Study at the National Oil Corporation, Libya. *Journal of Economic and Business Studies*, 10 (1), 198-219. <https://doi.org/10.36602/jeps.2023.v10.01.12>
 - Touati, Abdelkrim (2013). Valuation of Fixed Assets According to the Financial Accounting System in the Economic Institution: A Case Study of the Public Works Laboratory of the Great South, Ouargla Unit 2010-2012. Unpublished Master's Thesis, Kasdi Merbah University - Ouargla, Algeria.
 - Hamidat, Djemaa, Fellah (2019). International Financial Reporting Standards Expert. Arab International Society of Certified Accountants, Amman, Jordan. www.iascasociety.org
 - Khader, Ahmed Ibrahim (2013). Preparing Research Papers and Theses from Idea to Conclusion. Faculty of Education, Al-Azhar University, Cairo, Egypt.
 - Khmais, Yasmine; Dilmi, Shahrazad; Lakhali, Yasmine; Dousen, Rima (2023). Fixed Asset Valuation: Between the Financial Accounting System and International Accounting Standards. Unpublished Master's Thesis, Mohamed Boudiaf University of M'sila, Algeria.
 - Souar, Youssef; Faisal, Karim (2014). The Extent of Compliance of Publicly Traded Companies in Saida Province with International Accounting Standard No. (16) on Property, Equipment, and Buildings: An Analytical Survey Study. *Al-Hikma Journal of Economic Studies*, 2(3), 39-54.
 - Siam, Walid Zakaria; Saree, Adel Mohammed (2007). The Extent of Compliance of Jordanian Publicly Traded Industrial Companies with the Rules of International Accounting Standard 16 on Fixed Assets. *Journal of King Abdulaziz University: Economics and Management*, 21(1), 103-158.
 - Abdel Fattah, Ezz Hassan (2017). Introduction to Descriptive and Inferential Statistics Using SPSS. First Edition, Khwarizmi Scientific.
 - Azriel, Ayman Hisham (2017). The extent of compliance of industrial companies operating in Ramallah Governorate with International Accounting Standard No. (16) on fixed assets. *Arab Journal of Management*, 37(2), 177-193.
 - Ali, Baraa Abdul Raouf (2022). The impact of applying International Accounting Standard No. 16 on leasing on Palestinian Islamic banks. Unpublished master's thesis, Istanbul Sabahattin Zaim University, Istanbul.

-
- Ghayada, Saed Nabil (2008). The extent of compliance of joint-stock industrial companies operating in the Gaza Strip with International Accounting Standard No. 16 on property, plant, and equipment: An analytical study. Unpublished master's thesis, Islamic University, Gaza.
 - Fartas, Ismail; Dabal, Messinissa (2019). Evaluating accounting measurement practices for fixed assets under the financial accounting system: A case study of Algeria Telecom and the National Industrial Vehicles Company in Ouargla. Unpublished master's thesis, Kasdi Merbah University, Ouargla, Algeria.
 - Qadri, Abdelkader (2021). Accounting Measurement Procedures for Tangible Fixed Assets According to International Accounting Standards: A Comparative Study with Algerian Accounting Standards. *Journal of Economic Studies*, 8(1), 87-106.
 - Kandouzi, Faten (2019). Accounting Treatment of Depreciation According to the Financial Accounting System and International Standard (IAS 16): A Case Study of Naftal Marketing Unit in Ghardaia Province 2018-2019. Unpublished Master's Thesis, University of Ghardaia, Algeria.
 - Al-Sudani, A. A. H. M., & Hassan, A. M. F. A. (2025). Challenges of Implementing Accounting Standards in Small Enterprises" A Field Study on a Group of Small Enterprises in the City of Sirte". *Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences*, 10(3), 497-510.
 - Mashkour, Saoud Jaid (2012). *International Accounting Standards and Financial Reporting Standards (Theoretical Frameworks and Practical Applications)*. First Edition.
 - Bohušová, Hana.; Svoboda, Patrik (2017). Amendments to IAS 16 and IAS 41: Are There Any Differences Between Plant and Animal from a Financial Reporting Point of View?. *Acta Universitatis Agriculturae et Silviculturae Mendelianae Brunensis*. 65, (1), 327-337. <https://doi.org/10.11118/actaun201765010327>.
 - International Accounting Standards Board (IASB). (2021). *International Financial Reporting Standards (IFRSs)*. London: IASB.
 - Mihaila, Svetlan.; Busuioc, Maria (2019). Accounting Treatment of Fixed Assets According to IAS 16 And NAS. Practical and Comparative Aspects. *European Journal of Accounting, Finance & Business*, X(XX),1-8.
 - Muthupandian, K S (2009). IAS 16 Property, Plant and Equipment - A Closer Look. Published in: *The Management Accountant*, 44, (4), pp. 281-285. <https://mpira.ub.uni-muenchen.de/39902/>

• **Disclaimer/Publisher's Note:** The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.